الفصل الرابع

أثر الزراعة على الازدهار التجاري والموارد المالية

(أ)- التجارة الداخلية:

١- الأسواق

٢- المكاييل والموازين.

٣- طرق التجارة الداخلية

(ب)- التجارة الخارجية

١- طرق التجارة

٢- الواردات والصادرات.

(ج)- الموارد المالية

١- موارد مالية ثابتة

٢- موارد مالية غير ثابتة.

(د)- العملة

أ- التجارة الداخلية:- [1].

(١) الأسواق:

تمثل الأسواق[2]. مركزا للنشاط التجاري فيضم كل طائفة من التجار في قسم معين ، ويمكثون إلى ما بعد الظهر ، ولا يعودون إلى منازلهم إلا في المساء، وجرت العادة أن تكون الحوانيت صفوفاً في مكان واحد[3]. ويؤكد هذه الحقيقة المقدسي ت ٣٧٨هـ ٩٨٨م عندما يتحدث عن أسواق مرو فيقول "إن أسواق مرو حسنة وهي على هيئة صفوف"[4]. مما يدل على الاهتمام بالأسواق وترتيبها والإشراف عليها وعلى نظافتها ويعتبر السوق مركزاً هاماً لاستقطاب التجارة ومجالاً حيوياً للنشاط المالي وبهذا يعد عنصراً أساسياً في رخاء المدينة وازدهار حياتها الاقتصادية ورفاهها الاجتماعي. ومن هنا فقد كان الاهتمام بالسوق أمراً ضرورياً لإظهاره بشكل يناسب مكانة المدينة في النواحي الجمالية والتنظيمية[5].

والأسواق بداخل المدينة تنوعت مواضعها ومساحتها حسب نشاطها وصناعتها

---

(١) التجارة: إذ ميزت من جميع المعايش وجدتها أفضل وأسعد للناس في الدنيا والتاجر موسع عليه وفي نيل التاجر أن يكون في ملكه السوق. الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، القاهرة ١٣١٨هـ ص٢٧.

(٢) السوق : موضع البياعات والسوق التي يتعامل فيها الجميع وجمعها أسواق وتعني كلمة سوق في المدن مجموعة دكاكين ومساحات تتركز فيها الحياة الصناعية والتجارية وجاءت كلمة "سوق" في القرآن الكريم "... وقالوا ما لهذا الرَّسُول يأكُل الطَّعام ويَمشي في الأسْوَاق" الفرقان آية(٧٠) وجاء أيضا : "إلاَّ إنَّهُمْ ليَأكُلون الطَّعَام ويَمشُون في الأسْوَاق» الفرقان آية(٢٠) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢ بيروت١٩٥٦ ص٣٠ فخطان الحديثي، أسواق المدن العراقية وتطورها، مجلة آداب الرافدين، العدد ٣٠ سنة ١٩٨٦، ص١٠٦، حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، ج٢، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩١، ص٢٧٣؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري،ت محمد عبد الهادي ابو زيده،القاهرة١٣٦٦هـ ، ج٢، ص٣٢٢ وروى ابن عساكر(الدنيا سوق قام ثم انفض ربح فيه من ربح وخسر من خسر ، وكل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أوموبقها) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تاريخ دمشق ، بيروت١٩٩٥، ص١٤٩ . وحدثنا أبو عثمان سعيد بن عبد الحميد البصري حدثنا محمد بن سلمة عن أنس بن مالك إن رسول الله (ص) قال، "إن في الجنة لسوقاً يأتونها كل جمعة فتهب ريح الشمال فتحثو في وجوههم وثيابهم فيزدادون حسناً وجمالاً فيرجعون إلى أهليهم وقد ازدادوا حسناً وجمالاً "رواه مسلم . وحدث عبد السلام بن ، وسنذكر الأحاديث من صحيح الأخبار . الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، ١٩٨٧، ص٢٢

(٣) جمال الدين سرور، الحضارة الإسلامية في الشرق في عهد دولة الأتراك، القاهرة ١٩٩٥، ص١٤٢.

(٤) احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، ليدن ١٩٠٦، ص٣١٠.

(٥) الحديثي، المقال السابق، ص١١٢.

وخدمتها التي تؤديها فمنها ما كان يخدم أهل المدينة كلها ومنها ما اختص بتلبية الحاجات اليومية في المدن والقرى المجورة فصغر حجمها، وسميت سويقات[1]. نظراً لصغرها عن الأسواق التي تخدم المدينة الكبيرة[2]، ومن الأسواق الصغيرة في خراسان أسواق (اسفراين)[3]. وأسواق مدينة "القرنين" باثنان من مدن الدندانقان وسوق قصر الأحنف إحدى مدن مرو الرود الصغرى[4].

أما عن الأسواق الكبيرة فتجد منها أسواق نيسابور التي تقع في الربض خارج المدينة والقهندز ومن أفضل أسواقها سوقان إحداهما تعرف بالمربعة الكبيرة[5]. والأخرى بالمربعة الصغرى ويحدثنا الاصطخري ت ٣٤٠هـ- ٩٥٢م عن موقعها" إذ أخذت المربعة الكبيرة نحو الشرق فالسوق يمتد إلى أن تجاوز المسجد الجامع وإذ أخذت من المربعة نحو الغرب فالسوق يمتد إلى قرب مقابر الحسين[6]، ويمتد السوق من المربعة في شماليها حتى ينتهي إلى رأس القنطرة [7] والمربعة الصغيرة بقرب ميدان الحسين حيث دار الإمارة[8].

وهي أسواق مكتظة بالدكاكين تمتد من مربعة إلى المربعة الأخرى وتقطعها متعامدة معها أسواق أخرى[9] مما يدل على أن السوق الكبير يحتوي على عدة أسواق يختص كل سوق منها سلعه معينة وأسواق مرو في ماجان، وهي أنظف الأسواق[10]،

---

(١) السويقات: مفردها السويقة "سوق مستدير للبيع" وهي أيضاً تصغير الساق، وسويقة موضع من نواحي المدينة بسكنه علي بن أبي طالب. ياقوت، كتاب المشترك وضعاً والمفترق صقعاً، نشره فرديناند، ١٩٤٩، ص٢٧٩.

(٢) محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٨ أغسطس ١٩٨٨، ص٢٥٢.

(٣) محمد عبد الستار عثمان، المعالم السابق، ص٢٥٣.

(٤) المقدسي، المصدر السابق، ص٣١٨.

(٥) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج١، القاهرة، ص٤٤٧.

(٦) المسالك والممالك، تحقيق محمد مخلوف وآخرون، القاهرة ١٩٦، ص١٤٦.

(7) Bulliet, the patricians of Nishapur, Cambridge, 1972. p. 73.

(٨) الإصطخري، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٩) كي لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ت: بشير فرانسيس، كوركيس عواد، بغداد ١٩٥٤، ص٤٢٥.

(١٠) ابن حوقل، صورة الأرض، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣١١، المقدسي، المصدر السابق، ص٢١٠.

أما أسواق هرات فهي على أبواب هرات و على كل باب سوق يستقل بما فيه من مجال[1]، وأسواق بلخ حول المسجد الجامع[2].

مما يدل على تنوع مواضيع الأسواق في مدن خراسان فبعضها يقع بالقرب من المسجد الجامع والبعض في المدن والبعض الآخر على أبواب المدن في الربض، وكانت أسواق مدن خراسان تظلل لحمايتها من وهج الشمس وحرارتها ولحفظ أرض السوق من هطول الأمطار، فقد قيل عن أسواق مرو الروذ أنها كانت تظلل في الصيف.

ونتيجة لازدهار الصناعة توافر الثروات الطبيعية المعدنية والنباتية والحيوانية ووجدت الأسواق المتخصصة والمتنوعة كثيرا من المواد التي تحتاجها التجارة على سبيل المثال أسواق "البرازين"تجار الثياب" والقلانسين، والأساكفة والخزازين، والسراجين، والحبالين والخشابين والقوارير ين والصفارين والقصاريين والكربسيين والصائغين، النقاشين، والبقالين والعطارين والصيرافة والنساجين والسجادين والصوافين وأسواق الورق والزجاج. والأواني الخزف وأسواق الحلويات بخاصة في المدن التي تشتهر بإنتاج السكر في مدينتي بلخ وهرات ولاتكاد تخلو خراسان من أسواق الفاكهة والخضروات والتوابل وأسواق الحبوب والبذور. وبجانب هذا النوع من الأسواق نجد أسواق الحيوانات والمواشي المختلفة ومنتجاتها من الألبان واللحوم ومن الأسماك وأنواع من الطيور[3].

وتحتوي هذه الأسواق على خانات[4] وفنادق[5]. يسكنها التجار وكان كل سوق

---

(١) ميرفت رضا، مدينة مرو منذ عصر السلاجقة حتى عصر سنجر،اشراف عصام الدين الفقي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠٧.

(٢) الحديثي، المقال السابق، ص١١٠.

(٣) الحديثي، المقال السابق، ص١١٠، على مظهر ، أفغانستان ،الطبعة الأولى ، القاهرة ،ص١٠١.

(٤) الخان: وهي كلمة فارسية الأصل أطلقت على مبانى أقيمت لإقامة التجار لفترة من الزمن كما وفرت لهم إمكانية بيع تجارتهم . صالح أحمد العلي، إدارة خراسان، مجلة كلية الآداب، بغداد العدد ١٥ سنة ١٩٧١، ص٣٣٢.

(٥) الفنادق: الفندق كلمة يونانية للدلالة على مكان أعد لإقامة التجار الغرباء والحيوانات ويؤدي نفس الغرض

يختص بسلعة وكانت الفنادق خاصة بتجار السلعة وكان يسكن الفندق الأغنياء، أما صغار التجار فيسكنون الخانات الصغيرة أو الحوانيت[1]. فنجد القلانسيين لهم سوقهم، وفي هذه السوق يتدفق فيه الدكاكين وكذلك في أسواق الأساكفة والخرازين والحبالين، كما كانت هناك فنادق للبزازين وتجاراتهم بها وبيعهم فيها وكانت هناك فنادق للمهن و الصنايع الأخرى[2]. وانتشرت الفنادق في جميع الجهات السوق الأربعة، كما انتظمت المحلات في شكل صفوف، وقد كانت الأسواق تقام على مدار السنة ولكن هناك أسواق لها أيام وأوقات معلومة تباع فيها البضائع وتروج فيها التجارة[3]. ولم تشر كتب الجغرافيين و الرحالة عن مواعيد هذه الأسواق.

وخضعت الأسواق لإشراف المحتسب ومن يعاونه من الأمناء المتخصصين في مراقبة كل تجارة[4]. وكانوا بمثابة مساعدين للمحتسب ومن مهامه العناية بالإشراف على تنظيم ونظافة الأسواق لتستهوي الناس والزوار[5]، وقد أكد ذلك المقدسي حينما تحدث عن أسواق مرو فقال إن أسواق مرو حسنة وهي على هيئة صفوف[6].

ويعتبر السوق عنصراً رئيساً من مقومات مدينة مرو، وكانت الأسواق تحيط بالمسجد كما كانت أسواق مدينة مرو على باب المدينة بجوار المسجد العتيق[7]، ومع التطور العمراني وازدياد عدد السكان نقلت الأسواق إلى وسط المدينة وغرب نهر الماجان[8]. وتمثل الأسواق مركزا للنشاط التجاري فتقيم كل طائفة من التجار في قسم

العباسي الثاني لطالبات بطرق التجارة في الأسواق والمدن الإسلامية. توفيق أحمد عبد الجواد، تاريخ العمارة الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٧ ص٢٤٩؛ ميرفت رمضان المرجع السابق، ص١٥٤.

(١) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٣١١

(٢) عبد الناصر إبراهيم عبد الحكم، خراسان في عهد السامانيين، ت أشراف عصام الدين عبد الرءوف الفقي، الدباغي محمد الدباغي، القاهرة ١٩٩٥، ص١٤.

(٣) الحديثي، المقال السابق، ص١١٥

Barthold, A history Geography of Iran, London, 1991, p. 97.

(٤) محمد عبد الستار عثمان، المقال السابق، ص٢٦٢، عبد الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٠٤.

(٥) الحديثي، المقال السابق، ص١١٤.

(٦) المقدسي، المصدر السابق، ص٣٣، عبد الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص٩٢.

(٧) آدم متز، المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٨) الجاحظ، المحاسن والأضداد، تقديم عصام عنبائي، بيروت ١٩٨٦، ص٩١؛ الثعالبي، التمثيل والمحاضرة،

من هذه الأسواق، حيث كانوا يمكثون إلى ما بعد الظهر ولا يعودون إلى منازلهم حيث كانت الأسواق تفتح أبوابها صباح كل يوم فتكون مليئة بالحركة حتى المساء. ويعتبر السوق مركزاً هاماً لاستقطاب التجارة ومجالاً حيوياً للنشاط المالي وبهذا يعد عنصراً أساسياً في رخاء المدينة وازدهار حياتها الاقتصادية والاجتماعية[1].

ومن مظاهر تنظيم الأسواق في مرو تخصصها، فكانت تنقسم إلى عدة أقسام حسب السلع التي تباع به، حيث سوق كبير للفاكهة تباع به أنواع مختلفة وكذلك أسواق الفاكهة "القياسون" الذين يبيعون الفواكه اليابسة[2].

وأيضا "سوق البزازين" وبه البزازون الذين يقومون بتجارة الأقمشة[3]. كما يوجد به القماص الذي يبيع القمصان ومن هذه الأسواق المتخصصة أيضاً سوق الأساكفة الذي يوجد به بائعةالأحذية ويطلق عليهم "الداعوني"[4]، وكذلك سوق لبيع الغلال و أهمها (الحنطة)[5]. ومن ضمن أسواق مرو أيضا سوق للزينة ويوجد به محلات الصناعة[6].

وكان لكثرة عدد الأسواق وتخصصها وازدياد عدد المتعاملين فيها وأثره في وجود سوق الصرافين كما وجدت بعض التجارات والبضائع التي تصنع في السوق نفسه كما وجدت في نيسابور على سبيل المثال صناعة الأواني والصناعات الجلدية كالأسرجة والأحذية وبعض المصنوعات النسيجية والحياكة والملابس[7]. وهكذا زخرت أسواق مرو بكافة المنتجات ونشطت التجارة الداخلية خلال العصر السلجوقي، وذلك لازدهارها الزراعي والصناعي الكبير في المدينة وحرص سلاطين السلاجقة على توفير سبل الأمن لحماية التجار والمستثمرين على السواء، وما يؤكد

موسى البابلي الحلبي، ١٩٦١، ص٤٧٢.

(١) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٤٢٥. الإصطخري، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٢) الحديثي، المقال السابق، ص١١٣.

(٣) الإصطخري، المصدر السابق، ص١٢٨. المقدسي، المصدر السابق، ص٣١.

(٤) أبو الفدا، تقويم البلدان، القاهرة١٩٩٤، ص٤٧٥ وياقوت، المصدر السابق، ج٥، ١١٤.

(٥) السمعاني، الانساب ، تقديم عبد الله عمر البارودي، بيروت، ص٤٣١.

(٦) الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج٢، تحقيق صلاح الدين المنجد، الكويت ١٩٦٠، ص٣١، الحديثي، المقال السابق، ص١١٨.

(٧) الحديثي، نفسه.

ذلك مجموعة الحراس الذين كانوا يجوبون السوق منذ الصباح مع فتح الدكاكين لحماية المستثمرين والتجار من خطر اللصوص، وتستمر حراستهم للسوق بعد إغلاقه. فيقومون به طوال الليل وكان السوق يخضع لإشراف المحتسب الذي يشرف على ضبط الموازين والمكاييل إلى جانب الأسعار ويضبط عملية البيع و الشراء[1] حتى يمنع الغش، كما كان يراقب كل ما يجلب من الأطراف ويباع في الأسواق مراقبة شديدة ليتأكد من سلامة البضائع الواردة، ويقوم بعملية تفتيش مفاجئة على الأوزان وكذلك يمنع احتكار البائعين للسلع[2]. وكان يقوم أيضاً بإرسال منادياً في المدينة عند وقوع الغلاء حتى يحتاط الناس قبل وقوعه ولاشك أن المحتسب قد حظي برعاية وتأييد سلاطين السلاجقة وذلك لشعورهم بأهمية وظيفته باعتبارها ركيزة من ركائز الأمن و العدل بالمدينة[3].

ولما كانت مرو من المدن التجارية المهمة ومحطة من المحطات التجارية الرئيسية في العصر السلجوقي[4]. فكان من الضروري إنشاء بعض المنشآت والمؤسسات التجارية لتستريح بها القوافل. ومن أهم المؤسسات الخانات والخان هو مبنى ضخم يتكون من مجموعة من الحوانيت ومستودعات للبضائع ومن المنشآت التجارية الهامة أيضاً الفنادق[5]. يسكن هذه الفنادق كبار التجار ميسوري الحال ويتكون المبنى من حوش يحيط به مباني من الجهات الأربع ويتكون الفندق من طابقين يخصص الطابق العلوي لمبيت التجار وكان يتكون من عدة غرف، أما الطابق

(١) نظام الملك، سياست نامه، ت محمد القزاوي، القاهرة، ١٩٤٩، ص٢٨٠؛ إبراهيم الدسوقي، الحسبة في الإسلام، القاهرة ١٩٦٢، ص٨٣.

(٢) نظام الملك، المصدر السابق ص٢٨١؛ الشيرازي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، بيروت ١٩٨١، ص١٤.

(٣) حسين مؤنس، المرجع السابق، ص٣٣٢.

(٤) توفيق أحمد عبد الجواد، تاريخ العمارة الإسلامية، ج٢،القاهرة ١٩٧٧،ص٢٩٤؛ زكي محمد حسن، الفنون الإيرانية في العصر الاسلامي، القاهرة ١٩٤٦ ،ص٥؛ ميرفت رضا، المرجع السابق، ص١٢٠؛ يحيى بن حمزه الوزنه، مدينة مرو منذ عصر السلاجقة ، القاهرة٢٠٠٧، ص١٠٤.

(٥) أبو الفدا، المصدر السابق، ص٤٤٦؛ ميرفت رضا، المرجع السابق ، ص١٢٠؛ مرتضى رواندي، تاريخ اجتماعي ايران ، ج١، تهران، ص٤٢٤.

الأرضي فيخصص لإيواء الحيوانات أو لتخزين التجارة[1]، وتسهيلاً لعملية نقل البضائع والمنتجات في وإلى الأسواق وجدت بالقرب منها مواقف للدواب وأيضا مواضع للحمالين الذين يحملون السلع على أكتافهم[2].

وبذلك يتضح لنا عناية أهل خراسان بالأسواق وتقييمها حسب كل سلعة والإشراف عليها وعلى الخانات التي كانت توجد في الأسواق وكل سوق به خان أو فندق خاص بأهل السلعة التي في السوق . ولذلك اهتمت الدولة بإنشاء وظيفة إدارية وهي وظيفة المحتسب، الذي كان من ضمن مهامه الإشراف على الأسواق وترتيبها ونظافتها ومراقبة الأسعار ومنع غش الوزانين والكايل فأدى ذلك إلى انتعاش التجارة الداخلية في الأسواق سواء داخل المدينة نفسها أو نتيجة للتبادل التجاري بين المدن الخراسانية بعضها لبعض في مختلف السلع[3].

- ولأسواق نيسابور وضع خاص، ولها صفة تميزت عن بقية مدن خراسان وذلك في تخطيط معالمها ويصفها الاصطخري فيقول "أما أسواقها فإنها خارج المدينة وأعظم أسواقها سوقان أحدهما يعرف بالمربعة الكبيرة ، والآخر يعرف بالمربعة الصغيرة[4].

وخطط تشييد الأسواق في نيسابور كانت تنسجم مع خطط المدينة نفسها وموقعها الجغرافي وفي نفس الوقت كانت تختلف[5]، مع خطط مدن خراسان الأخرى التي كانت أسواقها داخل المدن[6]، وفي نفس الوقت قال المقدسي عن الأسواق في نيسابور

---

(1) زاده صفوي، إيران اقتصادي، ج2، طهران، ١٣٠٩هـ ص٣٧، دهخدا، لغت نامه، مراجعة محمد معين، طهران ١٣٣١هـ ش، ص١٢٢؛ مؤرخ، وصاف، المرجع السابق، ص١٢٠، حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ج٣، ص١٢٠

(2) محمد عبد المختار عثمان، المقال السابق، ص٢٦٤.

(3) الحدوي، المقال السابق ، ص١١٥، عبد الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٠٤.

(4) المصدر السابق ، ص ٢٤٩ ، آدم متز ، المرجع السابق، ج٢، ص٣٢٥؛ عصام الدين الفقي، تاريخ الإسلام في جنوب غرب آسيا في العصر التركي (الطبعة الأولى)، القاهرة، ص١٨١.

(5) الإصطخري، المصدر السابق، ص٢٥٠؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص٣٦٢.

(6) الحدوي، المقال السابق، ص١١٢.

إنها أسواق فسيحة[1]. وفي بعض الأحيان يطلق كلمة سويقة على الأسواق الصغيرة في نيسابور التي تقع بالقرب من الأسواق الداخلية قرب المساجد[2].

ويعتبر "السوق" مركزاً مهما لاستقطاب التجارة ومجالاً حيوياً للنشاط المالي، ويعتبر عنصراً أساسيا في رخاء المدينة وازدهار حياتها الاقتصادية ورفاهها الاجتماعي ومن هنا كان الاهتمام بالسوق أمراً ضروريا لإظهاره بشكل يليق بمكانة المدينة في النواحي الجمالية و التنظيمية وفي الحقيقة لا توجد معلومات دقيقة عن كيفية إجراء التصليحات والترميمات وأعمال البناء التي يقتضيها السوق في نيسابور أوهل كان يوجد إدارة خاصة للسوق مسئولة عن القيام بأعمال الصيانة هذه، وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك[3] وكانت الأسواق في نيسابور تخضع لإشراف المحتسب حيث كان يمنع السوقة الجلوس في الطرقات الضيقة ولا إخراج مصطبة إلى الممر وذلك لأنه يضيق على المارة. وكان المحتسب يأمر بإزالته وكان يمنع نصب النكة في الطرق الضيقة وكذلك منع ربط الدواب على الطرق بحسب أنها تضيق الطرق، وكذلك منع طرح القمامة في شوارع السوق وكان يمنع إلقاء الحطب والتبن والرماد والشوك في السوق حتى لا يلحق الضرر بالناس[4].

والجدير بالذكر أن الأسواق كانت تتعرض لبعض النكبات من الأحوال الطبيعية كالفيضانات والحريق وغير ذلك من العوارض التي قد لا يخلو منها إقليم خراسان، ولكن يبدو أن هناك اهتماماً مشتركاً بين السلطة المركزية أو الإدارة المركزية أو الإدارة المحلية وبين الأفراد بأسواق نيسابور لجعلها فى مستوى الناس من أجل البيع والشراء[5].

ويذكر المقدسي "أن أسواق نيسابور كانت مغطاة وذلك لحمايتها من وهج الشمس

---

(١) المصدر السابق، ص٣٢٤.

(٢) الحديثي، المقال السابق، ص١١٣.

(٣) الحديثي، المقال السابق، ص١١٤.

(٤) الحديثي، المقال السابق، ص١١٦؛ فيصل سيد، الحالة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية فى نيسابور، إشراف إشراف عصام الدين الفقى ،السباعى محمد السباعى ،القاهرة ، ص١٠٢، محمد كمال الدين إمام، أصول الحسبة فى الأسلام ، القاهرة ١٩٨٦، ص١٠٢.

(٥) الحديثي، المقال السابق، ص١١٧. فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٧٠.

وحرارتها ولحفظ أرضية السوق من هطول الأمطار"[1]. وكان المحتسب يأمر أهل السوق بالقيام بعملية التغطية، وظاهرة بناء الأسواق وصيانتها والاعتناء بها كان يمثل وجهة النظر المتطورة للفكر الاقتصادي الإسلامي إذ أصبح التجار هم ممثلو الحضارة الإسلامية حيث تظهر الأسواق بشكل لائق[2]. ومن المؤكد أن هناك أشخاصا كانوا مسئولين عن نظافة الأسواق كالكناسين ومن يقومون برشها بالماء وإزالة الأتربة عنها، وكانت الأسواق تفتح أبوابها كل صباح في كل يوم فتكون مليئة بالحركة الزاخرة بمعروضاتها زاهية بألوانها حتى المساء و حيث تهجر ليلاً ولا يبقى سوى الحراس الذين يحاولون أن يمنعوا حدوث عمليات السطو[3].لكن هناك أسواقاً لها أيام معلومة وتباع فيها البضائع، وتروج فيها التجارة[4]. وتكاد تكون هذه الأسواق الموسمية مختصة بأنواع معينة من البضائع التي تنتجها قراها ومدنها، وكما يبدو من عادة الفلاحين وأصحاب الإقطاعات والتجر أن يرسلوا منتجاتهم وبضائعهم إلى هذه الأسواق للاتجار فيها في أوقات معلومة التي عادة ما تكون مزدحمة بالسكان[5].

- ومن الجدير بالذكر أن الأسواق تتأثر تأثراً ملحوظاً بطابع نيسابور لأنها مدينة زراعية وصناعية فنجد المعروض في أسواقها منتجات زراعية وصناعية، وكان لكل سوق ما يميزه عن غيره من الأسواق الأخرى داخل نيسابور[6].

وكانت معظم الأسواق تقام طوال أيام الأسبوع فكان بعضها دائما والبعض الآخر غير دائم وكانت تمتلئ الأسواق بمختلف أنواع الخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية وكذلك قصب السكر[7]. ولقد ارتبطت الأسواق في نيسابور بالرساتيق والقرى لما كانت تقدم الخدمات للمدينة وتوفير السلع والبضائع وذلك لأن نيسابور

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٤.

(٢) نفسه، ص١٣٥؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص٤٩٣.

(٣) القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت ١٩٦٠، ص٧٩؛ المقدسي، المصدر السابق، ص٢٩٢.

(٤) الإصطخري، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٥) آدم متز، المرجع السابق، ج٢، ص٣٢٧.

(٦) الإصطخري، المصدر السابق، ص١٢٠، فيصل سيد طه، المرجع السابق، ص١٠١.

(٧) النرشخي، تاريخ بخارى، حققه أمين عبد المجيد بدوى،نصر الله مبشر الطرازى،مصر ١٩٥٦، ص٤٢. الثعالبي، لطائف المعارف،تحقيق محمد إبراهيم سليم،القاهرة١٩٩٢ ، ص٣٩.

كانت تتمتع بصفات مزدوجة من الحياة المدنية والريفية فكانت الوحدة الريفية هي الرستاق، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمواد الغذائية المتمثلة في الخضروات والفواكه واللحوم وغير ذلك، وكان الرستاق في حد ذاته له سوقا خاص به وليس من الضروري أن يكون كبيراً جداً، كما كان للرستاق الأوزان والمكاييل الخاصة به[1].

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول فكرة المعيشة كما رأينا في كل مدينة ورستاق سوق، فإن هناك تكاملاً وترابطاً وثيقاً بين المدينة والرستاق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام حيث لا تستغني الواحدة عن الأخرى لأغراض الازدهار والرفاهية[2].

- كانت النزل والخانات تنتشر لسكن التجار وكانت هذه النزل تبنى على نظام دورين الدور العلوي لسكن التجار والدور السفلي كمخازن للبضائع وكانت فنادق البزازين (بائعي الثياب) هي الأكثر ثروة وقوة من المهن الأخرى فكانت مساحة أسواقهم وفنادقهم تستضيف تجاراً من كل البلاد الإسلامية وبخاصة من مدن العراق فقد كانوا متعهدين في نيسابور على مدار السنة[3]، وكان لكل طائفة من التجار "نقابة" وكل النقابات هذه تجمعت في نقابة كبيرة تسمى "نقابة التجار" ويرأسها تاجر عظيم ذو مال كثير باسم الشاهبندر[4].

كما اشتهرت أسواق نيسابور بالسقلاطونيات وهي ثياب الحرير الموشاة بالذهب واشتهرت بثياب التاختج والراختج والمصمت والعتابي، والجدير بالذكر أن بعض التجارات والبضائع كانت تصنع في السوق نفسه فعلى سبيل المثال فإن بعض الصناعات الجلدية كالسراجة والأحذية والأحزمة والحقائب وبعض المصنوعات النسيجية والحياكة والملابس. ومن المدن التابعة لنيسابور وبها أسواق كبيرة نجد

---

(١) الثعالبي، المصدر السابق، ص ٤٠ ،

Bosworth, The later Ghaznavids, university press London, 1998. p. 151.

(٢) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٢٦؛ عصام الدين الفقي، تاريخ الإسلام، ص١٢٠.

(٣) Bosworth, , Op. Cit, p. 152.

(٤) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٢٦٣. عصام الدين الفقي، المرجع السابق، ص١٢١.

طوس[1]، وباخرز[2]، وأستوا[3]، ونسا[4]، وأبيورد[5].

وكانت التجارة مركزها الأسواق وكانت كل طائفة من التجار يجلسون معا في قسم واحد وكانوا يمكثون إلى ما بعد الظهر، ثم يأكلون في أحد المطابخ أو يستحضرون شيئاً إلى دكاكينهم ولا يذهبون إلى بيوتهم إلا في المساء وكانت الأكلة بعشرين دانقاً أو عشرين درهماً وكان الطبخون في ذلك العصر أيضا يعتنون بمظهر طبيخهم وتأثيره[6].

وكما أسهم وزراء العهد السلجوقي بدورهم في تنشيط حركة التجارة ففي وزارة نظام الملك الطوسي كان يعين في كل مدينة محتسبا لتنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عن طريق تحديد الأسعار وحصر البضائع التي تجلب إلى الأسواق والإشراف على بيعها حتى لا يلجأ بعض التجار إلى احتكارها وبيعها بأسعار مرتفعة وكان يشرف على الأسواق إلى جانب المحتسب مندوب من الحكومة يوثق في أمانته ونزاهته ويقول الطوسي ت ٤٨٥هـ-١٠٩٢م كان يكلف بهذا العمل دائما خادم تركي شيخ لا يحابي أحداً فيخشاه الخاص والعام"[7].

وكانت أسواق هرات محور النشاط بالمدينة باعتبارها عنصراً أساسياً لعظمة هرات، فكانت في هرات أسواق الخضروات والبذور والفاكهة الطازجة والمجففة وغيرها من ضروريات الحياة، كما وجدت خانات لبيع القطن والملابس الجاهزة[8].

---

(١) حسين مؤنس، أطلس الإسلام، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢١.

(٢) المقدسي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٣) الثعالبي، المصدر السابق، ص١٠٦؛ الحديثي، المقال السابق، ص١١٨.

(٤) المقدسي، المصدر السابق، ص٢٤٤؛ ياقوت، معجم البلدان، ج١،القاهرة ،ص٣٤٣، ابن رسته، الاعلاق النفيسة ، ليدن ١٩٨١ ، ص١٧٣.

(٥) المقدسي، المصدر السابق، ص٢٤٥ ياقوت، المصدر السابق، ص٣٤٤.

(٦) لسترنج، المرجع السابق، ص٤٤١، الحديثي، المقال السابق، ص١١٥.

(٧) المصدر السابق، ص٧٤، فريدة جاغ، دول الجزر، الأمم، ليدن ١٩٠٩م، ص٣٧؛ حسين أمين، العراق في عصر السلجوقي مصر١٩٦٥، ص١٠٧؛ محمد مسفر الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، آداب الرياض، ص١٨٢.

(٨) الحديثي، المقال السابق، ص١١٧؛ إسلاح عبد الحميد، هرات من الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الثاني الهجري،القاهرة ٢٠٠٧، ص١٠١، أحمد مجدي عطوة، الحياة السياسية والحضارية في هرات، إشراف

المصنوعة منه ودكاكين لبيع الحرير والمصنوع منه ووجد تجار الفراء متعدد الألوان وباعة الخيوط والأساكفة والخزازون والسراجون والحيالون والخشابون والصفارون والصاغة والبقالون والعلافون والعطارون[1]، كما احتوت هذه الأسواق على جناح خاص للعمائم التي اشتهرت بها هرات فكان يقال عمائم هرات[2]. كما وجدت أماكن خاصة لبيع الأصواف وفراء السمور والسنجاب والثعالب.

أما الفاكهة فكان لها حوانيت في أسواق هرات يباع فيها العنب الطازج والمجفف و التفاح والكمثرى والرمان والمشمش والبرقوق والخوخ الذي كان يدعى "ألوبالو" وألوبخاري وفي الغالب التسمية ترجع إلى بخاري مما يدل على أن أساس زراعته منها. ولذا ينسب إليها كذلك يباع الزعفران والمسك في تلك الفترات المبكرة من التاريخ الهجري وكانت أسواق هرات من المنتزهات الجميلة التي كان يحبوبها عامة الناس[3].

ويروي لنا دهخدا قائلاً: إن هرات كان بها أكثر من ألف دكان بأسواق عامرة بالسلع كما أن مدينة هرات كانت مطرح الحمولات من فارس إلى خراسان[4]. وكانت أسواق هرات عبارة عن مجموعة من الدكاكين المسقوفة خشباً بالإضافة إلى الخانات وأشهرها "خان جابر. وربما يرجع الاسم إلى منشئه[5].

وتشكل أسواق هرات التجارية أهمية دينية خاصة حيث يرتبط موضع السوق ارتباطاً وثيقاً بالمسجد الجامع لأن المسجد هو المركز الديني و الثقافي لسكان المدينة، ويقصده الناس من مختلف الأماكن المحيطة بهرات لتأدية فريضة الصلاة ومن أجل

فتحي أبو سيف ، القاهرة ٢٠٠٧ م، ص١٠٧.

(١) الثعالبي، فقه اللغة، تحقيق مصطفى السقا، الرياض، ١٩٦٢، ص٩٦؛ إصلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص١٠٩.

(٢) عطيات عبد القادر حمدي، أثر العامل الجغرافي في نشأة المدن بأفغانستان، الطبعة الأولى، القاهرة، ص٩٥.

(٣) أريانا، دائرة المعارف ، أفغانستان١٣٣٤هـ ،ص١٢٠؛ سالنامه كابل، مكتب ثقافي أفغانستان، السفارة الأفغانية القاهرة، العدد السابع عشر، كابل ١٣١٨هـ ش ص٩٤، إصلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص١٠٦.

(٤) المصدر السابق،ص١٥،اصلاح عبد الحميد،المرجع السابق،ص١٠٧

(٥) ابن حوقل ، المصدر السابق، ص٣٦٢، الإصطخري ،المصدر السابق،ص٢٦٥،اصلاح عبد الحميد، نفسه

ذلك بنيت الأسواق حول المسجد الجامع لتكون مركزاً لاستقطاب أولئك الذين يأمون مراكز العبادة[1]. وكانت هذه الأسواق صفوفاً في مكان واحد وكانت شوارع هذه الأسواق من قديم الزمن غير مغطاة وبالتالي تأثرت بالأتربة والعواصف الترابية الرملية مما جعل أهلها ينظمونها ويغطونها من حرارة الشمس والأمطار وكانت حوانيت أسواقها مرتبة بشكل رباعي منظم[2]. ومن الراجح وجود بعض العمال الذين تولوا مهمة تنظيف هذه الشوارع عقب انتهاء هذه الأسواق أو تعرضها لبعض النكبات الطبيعية كالعواصف والزلازل التي تعرضت لها هرات وأيضاً النكبات البشرية كالحريق وعمليات السلب والنهب[3]. وخضعت الأسواق لرقابة المحتسب الذي يراقب السلع قبل مجيئها إلى الأسواق[4].

وكان لهذه الأسواق تأثيرها على الحياة الاقتصادية حيث لا يمكن لأحد أن ينكر أثر العامل الاقتصادي على أهل هرات وقد وضح هذا من خلال الصفقات الاقتصادية التي عقدت بها وأثرت على الأسعار بالمدينة[5].

أما الدور الاجتماعي، فقد ساهمت الأسواق في نقل أنماط اجتماعية خاصة بالتجار الغرباء وتأثيرها على أهل هرات سواء المأكل أو الملبس أو غيرها من عادات اجتماعية. وكانت أسواق هرات تشتمل على أماكن لإيواء التجار الغرباء كالفنادق وكان لغير الميسورين خانات أقل يسكنها أهل المهن والصناع[6]، وكان التجار يجدون يجدون أماكن للدواب والبضائع وضمت هذه الأماكن مساجد للصلاة أو الأقل قرية

---

(١) الحديثي، المقال السابق، ص١١١. إصلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٢) حافظ أبرو، جغرافياي حافظ أبرو، إذ انتشارات بنياد فرهنك، ايران، بدون تاريخ، ص١٠٨. الحديثي، المقال السابق، ص١١٤.

(٣) معين الدين أسفزازي، روضات الجنات، تصحيح سيد محمد كاظم، تهران ١٣٣٨هـ.ت، ص٣٨٥، الحديثي، نفسه

(٤) نظام الملك، المصدر السابق، ص٧٤؛ إصلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص١٠٩.

(٥) علي حسن الخربوطلي، الحضارة الإسلامية، القاهرة١٩٦٠، ص٥٩٠؛ أحمد مجدي عطوه، المرجع السابق، ص١٤٠.

(٦) القزويني، نزهة القلوب، تصحيح كي لسترنج، بريل ١٣٣١هـ.ق، ص١٥١؛ أحمد مجدي، المرجع السابق، ص١٢.

قريبة من مسجد المدينة الجامع وأيضاً مزودة بأماكن لإعداد الطعام[1].

وكانت هراة من المدن التجارية الهامة في هذه الفترة[2]. فلا ريب أن تجار المدينة كانت تجمعهم نقابة خاصة بهم ويرأسها رئيس التجار "شاهبندر" أما الأفراد الأعضاء فأطلق عليهم "الأمنا" وساهم ذلك في بزوغ فئة التجار في المجتمع الهروي[3].

ويعتبر السوق مركزاً هاماً لحركات التجار ومجالاً حيوياً للنشاط المالي وبهذا يعد السوق عنصراً أساسياً في رخاء الإقليم وازدهاره بشكل يليق بأهل الإقليم من النواحي الجمالية والتنظيمية فكان الاشتراك ما بين السلاطين السلاجقة والأفراد الميسورين الأغنياء بأسواقها لجعلها محلات خلابة تستهوي الناس من أجل البيع والشراء[4].

ومن المعلوم أن اقتصاد خراسان كان يقوم على الزراعة فكانت مبيعات تلك الأسواق تعتمد على الإنتاج الزراعي وكان فيها أماكن مخصصة لبيع القمح الجيد والشعير والبصل والثوم وغيرها من المزروعات[5].

(٢) المكاييل والموازين :

وقد ورد الكيل في القرآن الكريم في عدة مواضع منها قوله تعالى: «وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ» [6]. وقال تعالى : «وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ»[7] وقال تعالى : «وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ»[8].

لما كانت حركة البيع والشراء لا تتم إلا بالوزن والكيل للبضائع والمنتجات لذا كان يتم الإشراف على مقدارها بصفة دورية للتأكد من صحة وزنها وكان لإقليم

---

(١) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٢٢، حافظ أبرو، المرجع السابق، ص١٠١.

(٢) مسعد ماهر، الفنون الإسلامية،القاهرة ١٩٨٦، ص٥٥، إصلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص١١٢.

(٣) الحديثي،العقار، السابق، ص١١٩؛ إصلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص١١٣.

(٤) عبد الله عبد المحسن، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١٤هـ ص٣٨.

(٥) الحديثي، العقار السابق، ص١١٢؛ عبد الله عبد المحسن، المرجع السابق، ص٣٩، إصلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص١٢١.

(٦) سورة المطففين الآية (٣).

(٧) سورة الإسراء الآية (٣٥).

(٨) سورة الأنعام الآية (١٥٢).

خراسان أوزنته ومكاييله وتكون من المكاييل التي تعارف أهلها عليها[1].

القفيز:[2] هو عشر الجريب وهو ثلاثمائة وستون ذراعاً والعشير عشر القفيز هو ست ثلاثون ذراعاً ، القفيز في الأقطار الإسلامية كان يختلف باختلاف البلدان فالقفيز هو مكيال يسع ثمانية مكاييل والقفيز الحجازي هو "الصاع" لغة مكيال لأهل المدينة ويسع أربعة أمداد، وقيل إن عمر بن الخطاب منذ صغر الدرهم[3] وكبر القفيز القفيز وصارت تؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند، وترزق عليه الذرية طلباً للإحسان إلى الرعية[4].

ويعتبر القفيز من المكاييل التي تعارف عليها في إقليم خراسان، فقفيز خراسان سبعون منا حنطة[5]، وقفيز أرباعها منون ونصف و قفيز قراها كان في بعض الأحيان يختلف عن هذا[6].

الجريب: الجريب من المكاييل وقدره أربعون أقفزة، كان يختلف من مكان إلى آخر وكان يسمى الجريب في نيسابور جفت وراء[7]. وفي مرو كان الجريب قدره

---

(١) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج٢، القاهرة، ١٩٩٢ ص١٢؛ الدمشقي، المصدر السابق، ص٩٠؛ نظام الملك، المصدر السابق، ص٨٠؛ فيصل سيد طه، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٢) القفيز من المكاييل التي تفاوت الناس في تقديرها لاختلاف الاصطلاح فيها وقد ذكر ابن الأثير وابن منظور أن أن القفيز يسع ثمانية مكاكيك وهذا موافق لتقدير الشافعية لان المكوك يساوى ٣٠٦ كيلو جرام ابن الاثير ،الكامل ،ج٤، القاهرة ١٨٨٦م، ٩٠، ابن منظور، لسان العرب، بيروت، ١٩٥٦م، مادة زد، ص١٢٣

(٣) الدرهم: وزن من الفضة استعمل لما ضرب من الفضة متفاوتة الوزن حسب المسكوك على شكل مخصوص، إبراهيم إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية، القاهرة١٩٧٢ ، مادة درهم ، محمد التونجي، المعجم الذهبي (فارسي – عربي) ، الطبعة الأولى، بيروت١٩٩٩، ص٢٦٣.

(٤) ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣١٧؛ فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٢١؛ على جمعة محمد، المكاييل والموازين الشرعية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص٢٩؛ زاده صفوري، المرجع السابق، ج٢، ص٨١.

(٥) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، مصر، ٢٠٠٤م، ص٣٢٩؛ فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٢٢، على جمعة محمد، المرجع السابق، ص١٠٢.

(٦) الريس، المرجع السابق، ص٣٢٨؛ فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٠٣. على جمعه محمد، المرجع السابق، السابق، ص١٠٣.

(٧) الريس، المرجع السابق، ص٣٢٨؛ فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٠٤.

أربعة أقفزة[1].

كما أورد البيهقي ت ٣٨٥هـ – ٩٩٥ م عند حديثه عن أملاك" إسناده ابي نصربن مشكان" وقد كان ثمن الجفت وار في الأرض من قرية محداباد ألف درهم للأرض غير المزروعة، أما إذ كانت عامرة بالشجر والزرع فالجفت وار بثلاث الاف درهم، تدهور هذه الأسعار أثناء الحروب التي اندلعت في خراسان مع قدوم السلاجقة إلى أن وصل سعر جفت وار إلى مائتي درهم ثم احتاج صاحبها مع التدهور الاقتصادي في خراسان إلى بيعها بمن القمح فلا يجد من يشير به[2].

الدانق: لفظ معرب مأخوذ من اليونانية وهو سدس الدرهم[3]. أربعة صهاسبيج.

والدينار[4]:أربعة وعشرون طسوجاً و لطسوج ثلث ثمن مثقال[5].

الحبة[6]: هو سدس مثقال وإن شئت قلت ربع تسع مثقال والدينار ست وثلاثون حبة أما الشعيرة فهي ثلث الحبة والدينار مائة وثمان شعيرات والشعيرة ثلث ربع التسع مثقال[7].

المثقال: المثقال يوازي درهماً ودانقين ونصف والدانق ٢٤ قراطاً[8].

---

(١) الخوارزمي، مفاتيح العلوم،مصر٢٠٠٤، ص٤٣؛ علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص١٠٣، زاده صفوري، المرجع السابق، ص١٠٢، ميرفت رشاد، المرجع السابق ص١٠٣.

(٢) تاريخ البيهقي، ت يحيي الخشاب، وسناء، نشأت، القاهرة، ١٩٥٦،ص٢٠٢

(٣) الخوارزمي، المصدر السابق، ص٤٢؛ الفيومي، المصباح المنير، لبنان١٩٨٧، صانة دنق، حسن أنوري، اسماعيل الاحمدي، دراني، ورده غزاوي ومحمد اجوقي، تهران، ص٢٧٢، محمد حسن عبد الكريم العمادي، خراسان في العصر الغزنوي، الأردن، ص١٥.

(٤) الدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمثقال. إبراهيم أنيس وآخرون المرجع السابق، ص٣١، محمد التونجي، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٥) أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، القاهرة ١٩٩٣، ص١٩٢، فيصل عبد الله، المرجع السابق،ص١٠٤

(٦) الحبة في اللغة واحدة الحب وتجمع حبات أو حبوب وهي الحبوب المختلفة في كل شئ وهي وزن للنوع من الحبوب، التي يتركب منها الدرهم والدينار وزنى الأوزان ابن ماطور، المصدر السابق،مادة حبب.

(٧) الخوارزمي، المصدر السابق، ص٤٢؛ العمادي، المرجع السابق، ص١٨٧؛ علي جمعة محمد، المرجع السابق ، ص١٢٨.

(٨) البيهقي، المصدر السابق، ص٢٩٩؛ العمادي، المرجع السابق، ص١٨٨؛ المقالي عبد الباري، المرجع السابق، السابق، ص١٢٩.

الرطل: هو كلمة مأخوذة من كلمة "Litre" اليونانية ويقابلها "Libra" في اللاتينية وقد اختلف وزنه باختلاف الأماكن والمواضع في العالم الاسلامي اثنتا عشرة أوقية، والأوقية أربعون درهما فإذا ضربنا ١٢× ٤٠ نجد أن سعر الرطل بالدرهم يكون أربعمائة درهماً واستخدم كوحدة وزن للجواهر والفواكه[١].

المن: مأخوذة من المنا الذي يوزن به ومقداره رطلان ،المن من الأوزان التي استخدمت وقد جاءت عند الخوارزمي الرطل نصف المن[٢].

- والمن وزنه مائتان وسبعة وخمسون درهماً وسبعة دراهم وبالمثاقيل مائة وثمانون مثقالاً فهو يساوي شرعاً رطلين كل رطل ثلاثون درهماً وهو ما يعادل ثلاث كيلو جرامات.

- أما المن فقد استخدم في الحياة العامة، وقد ورد عند بعض العلماء مثل الغزالي الذي وجد أن كل أربعة أرغف من الخبز كانت تزن مناً، وكذلك لاحظنا في السنوات الأخيرة من الحكم الغزنوي في خراسان أن المن من الخبز قد وصل إلى ثلاثة عشر درهماً[٣].

- على أن المواد الغذائية كانت في غاية الأهمية وأغلى من الأرض كما رأينا أن سعر جفت وار من الأرض وصل إلى سعر المن من القمح [٤].

- ويعد المن من أهم أوزان البضاعة واستخدم في وزن الحرير والسيوف[٥].

أما "الكيلجة"[٦] فهو مكيال يظن أنه فارسي الأصل وكانت في أوج العصور الوسطى وأواخرها في إيران عامة تستخدم كمكيال للحبوب الزراعية وتختلف المقادير من غلة إلى أخرى فكانت كيلجة القمح تساوي واحد إلى ستة قفيز، وكيلجة

---

(١) على جمعه محمد،المرجع السابق،ص١٢٩،الصافي عبد العليم،المرجع السابق، ص١١٤ .

(٢) الخوارزمي، المصدر السابق، ص٤٤، الوقدي، كتاب فتوح الأسلام ، مصر، ١٨٩١،ص١٠٢ ، حسن أنوري، المرجع السابق، ص٢٢؛ العمادي،المرجع السابق، ص٤٧؛ علي جمعه محمد، المرجع السابق، ص١٣٠، الفيومي، المصدر السابق ، مادة مدن

(٣) محمد ضياء الريس، المرجع السابق، ص٢٨؛ القرياصي، المرجع السابق، ص١٨٥.

(٤) الخوارزمي، المصدر السابق، ص٤٥؛ العمادي، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٥) الغزالي، أحياء علوم الدين، ج٣، مصر، ١٩٧٦ ص١٠٨، الصافي عبد العليم، المرجع السابق ، ص١١٤.

(٦) الكيلجة تساوي منا وسبعة اثمان على ما ذكره الفيومي. الفيومي، المصدر السابق، في مادة كلج.

الشعير تساوي واحد إلى خمسة قفيز، أما مكاييل السوائل فكانت "البيمانه" مكيال فارسي متعارف عليه للنبيذ والخل والسمن وما شابه ذلك[1].

وبذلك نلاحظ ما أولته الدولة من اهتمام عظيم بالتجار والتجارة وحرصهم الشديد على نشر العدل بين الرعية وتوطيد الأمن وإصلاح الطرق، وتنوعت تجارة إقليم خراسان داخلية وخارجية وانتشرت تجارة الإقليم طولاً وعرضاً وتعامل تجار خراسان بنظم مالية متطورة.

(٣)- طرق التجارة الداخلية وأهم مراكزها:-

أسهمت كتب المسالك في وصف الطرق التجارية التي تربط مدن خراسان التي اخترقت أراضي الإقليم ومن أهم هذه الطرق الطريق من نيسابور إلى هرات حيث ينشطر طريق خراسان العظيم عند قصر الريح، على بعد أربعين كيلومترا تقريباً من نيسابور شطرين الشطر الأيمن وهو الجنوبي الشرقي يمتد إلى هرات ويمر هذا الطريق بالعديد من القرى الخراسانية مثل قصر الريح، وفرها زجرد، وسنوسجرد وبوزجان وبوشنج وهى على مسافة أربعة مراحل (أي حوالي مائة وستون كيلو مترا تقريبا) من نيسابور ثم يصل الطريق إلى هرات علي بعد مرحلة واحدة (أي حوالي أربعين كيلو مترا تقريباً) من بوشنج.

ويخرج من بوزجان طريقان نحو الجنوب والغرب يجتمعان في قاين، أما الشطر الأيسر من مبدأ الطريق الأول فمن قصر الريح ينعطف إلى اليسار ثم إلى الشمال الشرقي مارا بمدن مشهد، وطوس ومنهما إلى سرخس، ومن الطرق الداخلية في خراسان كذلك الطريق الممتد من هرات في الجنوب إلى زرنج مارا بأسفزار قاطعاً حد سجستان ويبلغ طوله من هرات إلى أسفزار قاطعاً بحد سجستان حوالي عشرين فرسخاً[2]. وهو ما يعادل مائة وعشرين كيلومترا. وهناك الطريق

(١) على جمعه، المرجع السابق، ص١٣١ الصاقى عبد العليم، المرجع السابق، ص١١٥.

(٢) الإصطخري، المصدر السابق، ص، ٢٨٣،ابن رسته، المصدر السابق ، ص١٧١ ؛ الصاقى عبد العليم، المرجع السابق، ص١٣١.

الممتد من هرات إلى حد بلاد الغور، ثم ينحدر إلى نهر مرغاب ليصل إلى مرو الروذ[1]. أما الطريق من مرو الروذ إلى سرخس فيمتد عبر الأراضي الصحراوية بين المدينتين[2].

أما عن الطرق الزراعية فمنها الطريق الممتد من مرو الشاهجان إلى مرو الروذ عبر الأراضي الخصبة على ضفاف نهر مرغاب[3].

ومن الطرق الخراسانية الداخلية والتي تمتد إلى ضفاف الأنهار لتسهيل حركة التجارة إلى الموانيء والطريق من مرو الروذ إلى بلخ. ومنها يصل إلى ضفة نهر جيحون عند موضع بإزاء ترمذ[4].

أما عن الطرق الممتدة إلى مناطق التعدين حيث استخراج المعادن فهناك الطريق من بلخ شرقا إلى حدود بدخشان مارا بمدن خلم والطايقان ويتفرع منه طريق من خلم إلى أندارباه ومعادن منطقة بنجهير شمال مدينة كابل[5].

وهكذا يتضح أنه قد تشعبت داخل الأراضي الخراسانية العديد من الطرق البرية التي ربطت بين مدن الإقليم، وقد تعددت أغراض هذه الطرق، كما ساعدت جميعها بجانب مجاري الأنهار التي سمحت بحركة التجارة عبرها على تيسير حركة التجارة الداخلية في خراسان في العصر السلجوقي التي انتعشت في أوقات القوة السياسية للحكومة الخراسانية في ذلك العصر؛ ولاشك في أنها تأثرت لفترات بالصراع السياسي أثناء فتنة الغز، وما أعقبها من حروب وصراعات وتناحر القوى الداخلية والخارجية من أجل انتزاع وامتلاك أراضي الإقليم مما أثر بالسلب على حركة التجارة خلال الطرق التجارية لعدم توفر الأمن الكافي لحمايتها[6].

---

(١) لسترنج، المرجع السابق، ص٤٧٤؛ الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٣٢.

(٢) المقدسي،المصدر السابق،ص٣٣٨،الصافي عبد العليم، نفسه.

(٣) المقدسي، المصدر السابق، ص٣٣٩، لسترنج، المرجع السابق، ص٤٧٢، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٤) المقدسي، المصدر السابق، ص٣٤٧، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٥) لسترنج، المرجع السابق، ص٤٧٥؛ الصافي عبد العليم، نفسه.

(٦) عصام الدين عبد الرءوف الفقي، تاريخ الإسلام،القاهرة، ص١٧٥؛ عصام الدين عبد الرءوف الفقي، الدولة

ومن أهم مراكز التجارة الداخلية في خراسان في العصر السلجوقي فنجد أنها تركزت في الأسواق مثلها مثل الصناعات فكليهما وثيق الصلة بالآخر وكانت كل طائفة من التجار تقيم في قسم معين من هذه الأسواق[1].

(ب)- التجارة الخارجية:

اهتم السلاجقة بالتجارة الخارجية لخراسان وذلك لأن فترة حكم السلاجقة تمثل العصر الذهبي في تاريخ آسيا الوسطى الإسلامية، وكانت التجارة هي التي توجه النشاط الاقتصادي وتشع إشعاع النجمة نجاه البلاد الإسلامية مثل إيران والعراق وشطر الصين والسهول الآسيوية وبلاد الفولغا غرباً[2]. مما يدل على ازدهار التجارة.

(١) -الطرق التجارية:

اهتم سلاطين آل سلجوق بتوفير الأمن والأمان والراحة للتجار عبر الطرق التجارية، وبلغت هذه الحالة الأمنية ذروتها في عهد السلطان ملكشاه(٤٦٥ – ٤٨٥) هـ - (١٠٧٢- ١٠٩٢) م حيث صارت التجارة عبر الأراضي السلجوقية بعامة ساكنة وآمنة من المخاوف والقوافل تجوبها من أقاصي الشام إلى ما وراء النهر مروراً بخراسان دون حراسة، بل إن الأمان قد بلغ مبلغه فالواحد والاثنان يسافران من غير خوف[3]، وذلك بفضل الاهتمام البالغ بمحطات طرق القوافل عن طريق حفر الآبار وبناء الربط حتى ينزل التجار فيجدوا علف دوابهم وطعامهم إن احتاجوا إلى ذلك[4]. بالإضافة إلى إقامة المنارات التي يهتدي بها التجار ليلاً أثناء سيرهم عبر الطرق

المستقلة في المشرق الإسلامي، القاهرة ١٩٩٩، ص٢٦٨.

(١) عصام الدين عبد الرءوف، تاريخ الإسلام، ص١٧٥؛ الصاقي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧١.

(٢) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ت بنية فارسي، منير البعلبكي، بيروت، ١٩٨٤، ص١٩٨. عبد الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٨٦.

(٣) الحسيني، كتاب أخبار الدولة السلجوقية، تصحيح محمد إقبال، بيروت ١٩٨٤، ص٧٤؛ الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٤٣.

(٤) محمد محمود أدريس، تاريخ العراق و المشرق الاسلامي خلال العصر السلجوقي الأول، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٩٩، الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٤٤.

التجارية[1]. وقد ساعدت هذه المجهودات التي قام بها ملكشاه من خلال إقامة هذه الإنشاءات التي وفرت ذلك الأمان على ازدياد وازدهار النشاط التجاري في خراسان وغيرها من بقاع السلطنة السلجوقية[2].

ولم تستقر الحالة الأمنية عبر الطرق التجارية الخارجية من وإلى خراسان في أحيان كثيرة خلال العصر السلجوقي[3]. بداية من هزيمة الخراسانيين على أيدي القراخطائيين في قطوان سنة ٥٣٦هـ، ١١٤١م.

وتقلص نفوذ سلطان خراسان بعد ضياع إقليم ما وراء النهر من أيديهم، وما أعقب ذلك من توالي النكبات وكثرة الحروب وانطفأ نجم السلاجقة في خراسان[4] بموت السلطان سنجر(٥١١- ٥٥٢) هـ - (١١١٨ – ١١٥٧) م بالإضافة إلى الخطر الجسيم الذي استفحل أمره وانتشر شره ألا وهو خطر الإسماعيلية الباطنية الذي أثار الذعر والرعب في قلوب الناس على اختلاف طبقاتهم وكان لهم يد طولى في زعزعة أمن المسافرين من التجار عبر الطرق التجرية.

وعلى هذا فقد سادت حالة من القلق انتابت التجار المستخدمين للطرق التجارية من وإلي خراسان في فترة ضعف الحكومة المركزية في خراسان خلال العصر السلجوقي الثاني غير أنها كانت آمنة يرتادها التجار في أمان لتسويق منتجات خراسان في الأقطار المجاورة وفي فترة قوية لخراسان على المستوى السياسي وبسط سلطانها لسيطرتها على البلدان المجاورة فيما قبل هزيمتهم أمام القرة خطائين[5].

وتقع خراسان في أقصى الشمال الشرقي من الدولة الإسلامية وهي تتصل بأواسط آسيا وبلاد الترك والصين وتمر بها أهم الطرق التجارية العالمية مع الصين وبلاد

---

(١) الروانـدي، راحـة الصـدور وآيـة السـرور، تصـحيح محمـد إقبـال، إبـراهيم الشـواربي، عبـد النعـيم حسـانين، القـاهرة ١٩٦٠، ص٢٠٧؛ الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٢) البنـداري الأصـفهاني، تـاريخ آل سـلجوق، بيـروت، الطبعـة الثالثـة، ١٩٨٠، ص٢٥٦؛ الصـافي عبـد العلـيم، المرجع السابق، ص١٢١.

(٣) إيـرين فرانـك، ديفيـد براونسـتون، طريـق الحريـر، ترجمـة أحمـد محمـود، ١٩٧٧، ص٢٨٨. الصـافي عبـد العلـيم، نفسه.

(٤) نظام العروضي، جهار مقاله، ت عبد الوهاب عزام ، يحيى الخشاب، القاهرة ١٩٤٩، ص١٨.

(٥) العروضي، المصدر السابق، ص١٩؛ الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٤٤.

الروس[1].

الطرق التجارية التي ربطت خراسان بالولايات والأقاليم المجاورة:

الطريق الرئيسي إلى المشرق هو طريق خراسان العظيم الذى يربط مدن خراسان ببغداد و تقع على هذا الطريق مدن، قيمر بقومس والرى وهمذان وحلوان هذا هو امتداد غرب خراسان، أما عن امتداد شرق وشمال خراسان فبعد أن يغادر امل على ضفه نهر جيحون يصل إلى بخارى وسمرقند ثم ينشطر الطريق فى زامين وهى على مسافة قصيرة عن سمرقند إلى شطرين أحدهما يسارا إلى طشقند والأخر يتعطف يميناً ويمتد إلى تخوم الصين[2].

وهذا الطريق كان يسمى جادة الطريق أو الخط الأعظم أو الجادة المستقيمة المسلوكة وهو من أعظم الطرق التي تربط المشرق و أقاصي خراسان بعاصمة الخلافة العباسية بغداد فقد كان التجار البغداديون يسلكونه إلى ما وراء النهر ويربحون أموالاً طائلة[3]. كما أنه يغطي معظم كور خراسان ومدنها وقراها الكبيرة في شبكة من المسالك واستخدمته القوافل التجارية للتجارة بأنواعها المختلفة[4]. وتستغرق الرحلة من خراسان إلى الصين عبر هذا الطريق البري أربعة أشهر بوسائل السفر المستخدمة آنذاك ، ويبدو أن قطاع الطرق كانوا ملازمين لهذا الطريق في بعض الأحيان[5]. وهناك الطريق الموصل من جرجان شمالاً إلى خراسان جنوباً[6].

---

(١) صالح احمد العلي، تقسيمات خراسان الإدارية، كلية الآداب، بغداد، العدد ١٤، المجلد الثاني، ١٩٧١، ص١٢٠؛ الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٨٧.

(٢) لسترنج، المرجع السابق، ص٢٤؛ محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص٢٠٣ الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٤١.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، تحقيق محمد عبد القادر عطاء الطبعة الأولى، بيروت، ص١٣٤.

(٤) آدم متز، المرجع السابق، ج٢، ص١١٦؛ الحديثي، التنظيمات الأقتصادية لخراسان ،البصرة ١٩٨٧، ص٩٢؛ الصافي عبد الماريء المرجع السابق، ص١٤٠.

(٥) آدم متز، المرجع السابق، ص١١٧؛ الصافي عبد الحليم، المرجع السابق، ص١٤٦. الناصر عبد الحكم المرجع السابق، ص١٨٨.

(٦) أحمد ذكي، موسوعة العالم الإسلامي في الجغرافية الإسلامية، ج١، الطبعة السابعة، القاهرة، ص٧٩؛ الناصر الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٨٦.

وأيضا الطريق التجاري الذي يسير من المنطقة الواقعة عند مصب نهر السند نحو فارس ماراً بولاية سجستان ومن هناك كانت القوافل تسير نحو خراسان غرباً وبخاري شمالاً ببضائع الهند من البنجاب عبر هضبة أفغانستان الشاهقة إلى كابل وغزنة، ومن هناك تسير القوافل جنوب خراسان غرباً وبخاري شمالاً وكانت توابل الهند تنتشر في هذه البقاع[1]. بالإضافة إلى البضائع المجلوبة من الصين عن طريق آسيا الوسطى[2]. الطريق التجاري بين المشرق وبلاد الروس عن طريق بحر قزوين ومبتدأ هذا الطريق من شمال روسيا إلى المشرق ومنه تنقل التجارة إلى مرو وبلخ وبخارى وسمرقند وبلاد ما وراء النهر ومنها إلى الصين[3]. ويحمل التجار المسيحيون الذين يستعملون هذا الطريق جلود الثعالب والسيوف والشمع والعسل، وكان المسلمون يأخذون الجزية من هؤلاء التجار باعتبارهم مسيحيين[4].

ومن المحتمل أن هذا الطريق يمر بخراسان، وذلك لأنه كان هناك طريق قوافل من خراسان إلى بخاري فقد ذكر بارتولد أنه كان هناك طريق من بخارى وسمرقند إلى بلخ[5]. وهناك طريق من طوس في خراسان إلى أصفهان[6]. طريق يقطع إيران عرضاً من شيراز إلى نيسابور ماراً بيزد[7].

بينما الطريق البري الذي يربط المشرق بأوربا ويمتد من الصين إلى بلاد الأندلس

---

(١) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الإسلامية في العصور الوسطى، ت أحمد محمود رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص٥٣.

(٢) محمد جمال سرور، المرجع السابق، ص١٤٩؛ عصام الدين الفقي، الدولة المستظهة، ص٢٦٩، السباعي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٤٥، الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٨٧

(٣) محمد جمال الدين سرور، نفسه؛ عصام الدين عبد الرءوف الفقي، تاريخ الإسلام، ص١٧٨؛ عصام الدين عبد الرءوف الفقي، الدولة المستظهرة، ص٢٧٠ عبد الناصر عبد الحكم، المرجع السابق، ص١٨٨، السباعي عبد العليم، نفسه

(٤) محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص٢٠٢، نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية، مصر، ١٩٧٣، ص١٢٠، السباعي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٤٦

(٥) بارتولد، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، الكويت، ١٩٨١، ص٢٣٧.

(6) Minorsky, Medieval iran and it is Neighbors. London, 1982, P125

(٧) ابن حوقل، المصدر السابق، ص١٤٠؛ ابن مماتي، المرجع السابق، ج٢، ص٣٠٦؛ فهمي نعيم، المرجع السابق، السابق، ص١٥٢.

ماراً بالهند وكرمان والأهواز وفارس والعراق وبلاد الشام ومصر وبلاد المغرب وينتهي بالأندلس[1].

وهناك طريق الحج الذي يسلكه حجاج خراسان وفارس وكذلك القوافل التجارية إلى العراق ويعبر الفرات عند الكوفة ثم إلى الصحراء[2]. إلى المدينة ومكة وكان عرضه لقطاع الطرق وكانوا من العرب[3].

أما عن طريق الحرير المشهور[4]. فهو من أشهر الطرق التجارية في العصور الوسطى على الإطلاق ويمر بمدن المشرق الإسلامي وظل طريق الاتصال بين أوربا والصين عدة قرون ، وهو طريق وعر وشائك لامتداده عبر الصحراء والهضاب العالية والجبال المرتفعة ويمتد مسافة خمسة آلاف ميل وكان عرضة لقطاع الطرق واللصوص[5].

---

(١) ابن خرداذبه، المسالك والممالك، ليدن ١٣٠٦ هـ، ص١٥٠؛ عايد، المرجع السابق، ج١، ص٣٠٥.

(٢) آدم متز، المرجع السابق، ص٢٥.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج٨، ص١٢٥؛ الصاقي عبد العليم، المرجع السابق ص١٤٨، إيرين فرانك، المرجع السابق، ص١٥٠.

(٤) طريق الحرير العظيم وهو طريق تجاري قديم ربط بين الشرق والغرب وقد وجد منذ القرن الثالث قبل الميلاد وإلى كان الحرير الصيني أرقى البضائع التي تنقل عبر هذا الطريق وأغلاها ثمناً. فإن الجغرافي "فرديناندفون ريختو" قد أطلق على اسم هذا الطريق اسم طريق الحرير إيرين فرانك، المرجع السابق، ص١٦؛ عبرفت رضا، المرجع السابق، ص١٥٣ طريق الحرير هو عبر سلكته القوافل عبر قرون طويلة لإيصال البضائع من جنوب غرب الصين حتى روما عاصمة أوربا وهو خطين رئيسين الطريق البري وهو الأهم والأشهر والطريق البحري في حال تعذر سلوك الطريق البري، طوله ٦٠٠ كم من جنوب شرق الصين حتى روما وهدفه إيصال البضائع وربط العالم القديم ببعضه ، كانت الرحلة تتم على الجمال وتستغرق ٢٠٠ يوم في الظروف العاديّة ، بدأ طريق الحرير فعلياً سنة ١٣٨ق.م وانتهى بشكل تدريجي حتى عام ١٨٦٩م عند افتتاح قناة السويس لكن قبل هذا التاريخ بأن طريق الحرير قد فقد أهميته مهمة النقل من شرقيا إلى أوربا للطريق البحري وبخاصة بعد الاكتشافات البحرية الكبرى.

الحرير هذا المنتج المذهل (نعومة – مقاومة – جمال – خفة – أناقة) والذي أصبح لباس الأغنياء والملوك فمنذ اكتشاف الحرير في مصدره في الصين أم لم يكن أحد يتوقع قط مدى الدور الذي سيلعبه على التجار الآسيويين ولقد سمى السينيون بشكل مبالغ فيه هذا السر حتى رحلة ماركوبولو إلى الصين عام ١٢٧٥م وافتضاح أمر الحرير، ففي عام ١٤٠٠ م كانت معرفة فنون نسج الحرير بشكل تجاري . راشد مرجانه ، موقع الدوسة (إيرورا (بحار)) .

(٥) إيرين فرانك، المرجع السابق، ص١١؛ الصاقي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٤٥.

اشتهرت مدن خراسان الواقعة على طريق الحرير مثل بلخ التي تقع تقريباً على نقطة تتوسط طريق الحرير كما كانت في الوقت نفسه رأس جسر على الطريق المؤدي إلى داخل الهند فكانت تجارات الهند تأتي إليها عبر جبال الباميز، ومن بلخ يسير المسافرون المتجهون غرباً عبر السهول الترابية نحو مدينة القوافل مرو[1]. كما ازدهرت وانتعشت أسواق المدن الخراسانية الواقعة على طريق الحرير مثل: نيسابور ومرو وبلخ وكانت آمل وزم على نهر جيحون يجتمع بها التجار الخراسانيون المتجهون إلى ما وراء النهر لتسويق تجاراتهم بتلك الجهات خلال العصر السلجوقي[2]. وخضع طريق الحرير لسيطرة الأتراك السلاجقة فكانوا يحكمونه من كاشغر إلى البحر المتوسط. وفي تلك الأونة شهد طريق الحرير وصول الصليبيين إلى المشرق الإسلامي ورغم شدة الخلافات الدينية فقد خضع لسيطرة الأتراك[3].

وأهم ما ينقل من تجارات عبر طريق الحرير، الحرير الذي اشتهرت بإنتاجه الصين وتصدره إلى أوربا مقابل الحصول على بضائع الأوروبيين كما كان معبراً لنقل حضارة الشرق إلى الغرب الأوربي، فانتقلت من خلاله الديانات وكان طريقاً لنقل الثقافات والفنون والعلوم كما كان أداة لتناول النباتات الفاخرة كالزهور والنباتات والورد و الفواكه كذلك انتقلت الخيول و الجمال التي اشتهرت بها بلخ من المشرق إلى العالم عبر طريق الحرير، واتصل السلاجقة من خلاله ببلاد الخزر[4].

واستولى القراخطائيين في منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي على مدينتي القوافل بخاري، وسمرقند وبذلك أحكموا سيطرتهم على جزء من طريق الحرير[5].

---

(١) هايد، المرجع السابق، ص١٢٠؛ عصام الدين عبد الرءوف الفقي، الدولة المستقلة، ص٢٠٧، استاد وبارتولد، جغرافياى تاريخى ايران، ت حمزة سردادور، طهران ١٣٠٨، ص٩٥.

(٢) الإدريسي، المصدر السابق، ج١، ص٤٨١ الصافي عبد العليم، المرجع السابق،ص١٤٩.

(٣) نعيم زكي، المرجع السابق، ص١٠٩؛ إيرين فرانك، المرجع السابق، ص١٨.

(٤) إيرين فرانك، المرجع السابق، ص١٩؛حسن ابراهيم، المرجع السابق، ج٤، ص٢٨٣ عصام الدين الفقي، الدولة المستقلة، ص٢٧١.

(٥) إيرين فرانك، المرجع السابق، ص٢٠ ،الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٦٩.

كما كانت التجارة بين الصين والممالك الإسلامية براً تجرى في مجراها الطبيعي إلى أن ظهرت الخلافات بين القراخطائيين والخوارزميين في أوائل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، ودارت بين الجانبين الحروب المتداولة حتى انتهت بإبرام معاهدة صداقة بين الطرفين عام ٦٠٩هـ/١٢٠٩م استوثقت بمقتضاها الحركة التجارية بين الصين والممالك الإسلامية[١].

وكان لازدياد قوة الإسماعيلية أثره في حركة التجارة عبر طريق الحرير، إذ أثاروا الذعر والرعب في قلوب الحكام والمحكومين وكان التجار يخشون بأسهم وقد استمرت تلك الحالة فترة كبيرة في العصر السلجوقي حيث لا يعود الأمن الكامل لهذا الطريق إلا في ظل حكم المغول[٢].

أما عن وسائل النقل فقد كانت الخيول والجمال والبغال والحمير أهم وسائل النقل البري[٣]. واستخدمت الخيول والبغال لسرعتها وقوة تحملها فاستخدمت في المناطق الجبلية الوعرة لنقل البضائع بعد أن توضع في أقفاص[٤].

واتخذت الحمير كإحدى وسائل النقل التجاري لأنها أقل الدواب مؤنة وأكثرها معونة[٥]. واستخدمت الجمال كوسيلة نقل هامة في الطرق الصحروية لقوة تحملها وصبرها على العطش وتحمل مشاق الأسفار الطويلة، كما سلف ذكره وكانت أشهر الطرق التي تستخدم فيها الجمال كوسيلة لنقل البضائع طريق بغداد إلى ما وراء النهر ماراً بخراسان وطريق الحج الذي تسلكه القوافل التجارية ماراً بالعراق ومنها إلى مكة والمدينة ويمتد حتى يصل إلى عدن باليمن[٦]. وكانت مطايا التجار من الدواب[٧]. في في القوافل الخراسانية في العصر السلجوقي، أما النقل البحري فقد استخدمت فيه

---

(١) بدر الدين الصيتي، العلاقات بين العرب والصين، ج١، ١٩٥٠، ص١٢.

(٢) إيرين فرانك، المرجع السابق، ص٢٨؛ الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٣) إيرين فرانك، المرجع السابق، ص٢٩ محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص١٩٩.

(٤) الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٠.

(٥) الثعالبي، ثمار القلوب، ص٣٨٠، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٨.

(٦) آدم متز، المرجع السابق، ج٢، ص١٢٠.

(٧) نظام عروضي، المصدر السابق، ص١٨.

السفن الشراعية على اختلاف أحجامها و أشكالها في العمليات التجارية البحرية[1]. عبر بحر الهند والخليج الفارسي وعبر نهر جيحون في تجارة خراسان مع ما وراء النهر[2].

(٢)- الصادرات والواردات:

ترتبط قوة الدولة أو ضعفها اقتصادياً بحجم نشاطها التجاري استيراداً أو تصديراً[3]، وقد تميزت خراسان خلال فترة قوة حكومتها في العصر السلجوقي واشتهرت بتنوع غلاتها الزراعية وتنوع إنتاجها الصناعي وظهر التخصص للمدن الخراسانية وقد انطبع التخصص في الإنتاج والتصنيع على النشاط التجاري استيرادا وتصديرا[4].

فمن أهم الصادرات في مرو العاصمة ، يصدر القطن الجيد الرطب[5]. الذي تصنع منه المقانع وأنواع الثياب المروية الشهيرة التي كانت من صادرات مرو[6]. بالإضافة إلى الثياب الحريرية واشتهرت مرو بتصدير القز إلى جميع الجهات[7]. وكان بطيخ مرو المجفف والمقدد من أهم صادراتها[8]. حيث ترسل منه كميات كبيرة لتباع في البلاد المجاورة، كما اشتهرت مرو بتصدير الأواني النحاسية[9].

- أما نيسابور، فقد اشتهرت بتصدير الملابس بأنواعها والعمائم الرفاع الطوال[10]

---

(١) محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص١٩٩.

(٢) كمالي أبو سيفة، خراسان الأرض والسكان والحضارة، القاهرة (١٩٩٢-١٩٩٥)، ص٢١٦.

(٣) والتين ناصيه اجوانسي ان، قانون صادرات وواردات، مؤسسة مطالعات وبژوهشهاى بازرگانى، ١٣٧٤، ص٢

(٤) الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٤.

(٥) الإدريسي، المصدر السابق، ج١، ص٤٧٦؛ مؤلف مجهول، المرجع السابق، ص١٢٣.

(٦) الثعالبي، ثمار القلوب، ص٤٣١؛ لسترنج، المرجع السابق، ص٤٤٣.

(٧) الجاحظ، التبصر بالتجارة،ص٢٩؛ الإدريسي، المصدر السابق، ج١، ص٤٧٧.

(٨) الإدريسي، المصدر السابق، ص٤٧٦؛ أبو عبيد البكري، المسالك والممالك، ص١٧٢؛ مؤلف مجهول، المرجع السابق، ص١٢٤؛ يحيى بن حمزة، المرجع السابق، ص١٢٧.

(٩) محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص١٩٣. مؤلف مجهول، المرجع السابق، ص١٢٥، يحيى ابن حمزة، المرجع السابق، ص١٢٨.

(١٠) القزويني، المصدر السابق، ص٣٩٨، فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٠٤.

والفيروز الأزرق الذى اختصت به دون غيرها، والفواكه وبخاصة القاوون النيسابوري شديد الحلاوة[1]. ومن نسا أبيورد الفز وثيابه وفراء الثعالب ومن طوس البرام الفائقة التي تصدر إلى سائر البلدان[2]. والحصر الجميلة و التكك الحسنة والحبوب[3].

واحتلت هرات المكانة الأولى فى تصدير الأعناب وما قامت عليه من صناعات الزبيب الطائفي الذي يصدر منها إلى العراق وغيرها من البلاد لكثرته وجودته[4]. واشتهرت كذلك بتصدير الفستق والثياب والديباج والبسط والبغال و تحمل منها إلى سائر الأنحاء[5].

أما سرخس، فقد اشتهرت بتصدير الأغنام والجمال والعصائب والمقانع المنقوشة بالذهب ومنها تحمل إلى سائر الآفاق[6]. ومن بوشنج الأخشاب و بخاصة خشب العرعر الذي يفوق كل أنواع الخشب جودة وكثرة وكان يصدر منها إلى سائر النواحي[7].

أما بلخ، فقد اشتهرت بتصدير العديد من المنتجات الزراعية والصناعية مثل السمسم والأرز واللوز والجوز والزبيب والعطور والرياحين، خاصة النيلوفر ذو الرائحة الذكية الذي يحمل منها إلى سائر الجهات، والصابون والأغنام والأصواف والجلود المدبوغة وتعد من أهم صادراتها في مجال الثروة الحيوانية النوق من البخاتي المقدمة على سائر البخت في النواحي[8].

---

(١) ماركوبولو، رحلة ماركوبولو، ت عبد العزيز جاويد، القاهرة ١٩٧٧، ص٦٧، فيصل، سيد، المرجع السابق، ص١٠٤.

(٢) ياقوت، المصدر السابق، ج٥، ص٦٧؛ فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٣) لسترنج، المرجع السابق، ص٤٧١؛ فيصل سيد، نفسه.

(٤) نظام عروضي، المصدر السابق، ص٣٩ الإدريسي، المصدر السابق، ص٤٧٢.

(٥) لسترنج، المرجع السابق، ص٤٧٣؛ إصلاح عبد الحق، المرجع السابق، ص٢٦٤، حدود العالم، القاهرة ١٩٠٥، ص١٠٤

(٦) القزويني، المصدر السابق، ص٣٩٠، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٧.

(٧) الإدريسي، المصدر السابق، ص٣٧٣؛ أحمد مجدي عطوة، المرجع السابق، ص١٦١.

(٨) لسترنج، المرجع السابق، ص٤٧٤؛ الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٨.

راجت المنتجات الخراسانية التجارية والتي كانت تصدر منها إلى البلاد المجاورة لها مثل بلاد ما وراء النهر والعراق والهند والصين وبعض بلاد الترك[1].

أما احتياجات خراسان من السلع التجارية، فكانت تستوردها من هذه الجهات كما يبدو على النحو التالي:

من العراق التمور[2]. ومن ترمذ الصابون[3]. ومن سمرقند منذ القدم الورق والنوشادر[4]. ومن فارس العطور وماء الورد يشتى أصنافه ولاسيما الورد الأحمر[5]. الأحمر[6]. ومن خوزستان السكر[7]. ومن خوارزم الطيوب والعطور[8]. ومن الهند الهند التوابل والمعادن وأنياب الفيل والأحجار الكريمة والعاج والخيزران والعود والقرنفل والصندل والفلفل الأسود وغيرها.

ومن سيلان اللؤلؤ[9]. ومن جاوة على ساحل بحر الصين مما يلي الهند كان التجار يجلبون منها العود والجاوي والكافور والقرنفل والعصائر الصيني إلى خراسان[9]. ومن جرجان خشب الخليج الذي يصنع منه النشاب والأطباق[10].

وفي مجال العلاقات التجارية الخارجية بين خراسان والأقاليم والدول المجاورة يلاحظ أن خراسان ارتبطت بعلاقات تجارية مع جيرانها منذ القدم ولاسيما العراق دار الخلافة العباسية صاحبة السيادة الدينية على أقاليم المشرق الإسلامي خلال العصر

---

(١) نظامي العروضي، المصدر السابق، ص١١٨

ARCHAEOLOGICAL, LONDON, 1979, P102 SYLVIA, A'PERSIA AN

(٢) لسترنج، المرجع السابق، ص٤٧٤.

(٣) الجاحظ، المصدر السابق، ص١٧٢

(٤) الثعالبي، ثمار القلوب، ص٤٣١؛ بدر الدين الصيني، المرجع السابق، ص١٢٢.

(٥) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٢٢٤؛ محمد عبد العظيم يوسف، السلاجقة تاريخهم السياسي والحضاري، القاهرة ٢٠٠١ م ص٢٨٥

(٦) لسترنج، المرجع السابق، ص١١٩، آدم متز، المرجع السابق، ج٢، ص٢٦١.

(٧) الجاحظ، المصدر السابق، ص١٧٣؛ بدر الدين الصيني، المرجع السابق، ص١٢٣، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٩.

(٨) عصام الدين عبد الرءوف الفقي، الدولة المستظهرية، ص٢٦٦، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٩.

(٩) المروزي، المصدر السابق، ص٢٩، بدر الدين الصيني، المرجع السابق، ص١٢٣.

(١٠) القزويني، نفسه.

السلجوقي، كذلك ربطت خراسان ببلاد الترك علاقات تجارية فكانت القوافل التجارية تصل إلى بلاد الترك لترويج منتجات خراسان خلال العصر السلجوقي ومنها ما أرسل من نيسابور في عام (٥١٠هـ-١١١٧م) في قافلة قوامها بضعة آلاف حمل[١]. كما راجت المنتجات الخراسانية في مدينة قمادين بإقليم كرمان[٢]. وكانت خراسان ذات علاقات تجارية مع بلاد البلغار حيث زاد النشاط التجاري بعد أن اعتنق ملوك البلغار الإسلام منذ القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي[٣]. كما كانت هناك علاقات علاقات تجارية لخراسان مع الهند[٤].

هكذا تمتعت خراسان في أحيان كثيرة خلال العصر السلجوقي برواج لمنتجاتها الزراعية والصناعية اللتان أسهمتا بنصيب كبير في حجم التجارة الداخلية التي انتقلت عبر طرقها التجارية المتشعبة داخل أراضي الإقليم وربطت بين مدنه وازدهرت التجارة الخارجية مع البلدان المجاورة عبر نهر جيحون في مجال التجارة مع بلاد ما وراء النهر(تتارستان الحالية) وانتقلت السلع التجارية استيراداً وتصديراً من وإلى خراسان في ظل العلاقات والعمليات التجارية مع البلدان المجاورة في تصدير الفائض واستيراد ما تحتاجه من سلع تجارية عن طريق التجار مما كان لها أثر فعال كذلك في نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية على اختلاف صورها.

(١) نظام العروضي، المصدر السابق، ص١٠٧، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٧٩.

(٢) لسترنج، المرجع السابق، ص٣٥٣؛ الصافي عبد العليم، نفسه.

(٣) بارتولد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ت حمزة طاهر، القاهرة، ص٨٩.

(٤) توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ت حسن إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٧، ص٢٩٦.

(ج)- الموارد المالية:

في الفترة التي تمتعت فيها حكومة خراسان بالقوة على المستوى السياسي من خلال بسط سيطرتها على الأقاليم المجاورة، استطاع سنجربن ملكشاه في بداية العصر السلجوقي خلال فترة حكمه حاكماً لخراسان في الفترة (٤٩٠ – ٥١١)هـ (١٠٩٧-١١١٨م) من ضمه ما وراء النهر وغزنة وخوارزم إلى نطاق متصرفاته مما أدى إلى زيادة موارد خراسان المالية والتي تعددت وتنوعت مصادرها[١].

واحتلت مالية الدولة موضوعاً رئيساً من الاقتصاد الإسلامي وظلت إلى زمن طويل محركاً لهذا الاقتصاد ومصدرا لقوته فقد شرع الإسلام في تنظيم مالية الدولة أسساً ومبادئ تجاوزت إحدى النظم الوضعية الجباية والإنفاق إذ اعتمد مبدأ تعدد الضريبة كفرض الزكاة كضريبة مستقلة يتناول الأموال جميعها النقدية منها والعينية كما فرض الخراج كضريبة على الأراضي الزراعية والعشور كضريبة غير مباشرة على الصادرات والواردات[٢].

وكان للوزير السلجوقي "نظام الملك الطوسي" دوراً في إصلاح الأراضي الزراعية، وتنظيم توزيعها فقد جرت العادة لدى الخلفاء والأمراء أن تجبى الأموال من البلاد وتجمع في العاصمة، فلما اتسعت رقعة الدولة السلجوقية في عهد نظام الملك كان دخل الدولة من خراج الأراضي الزراعية قليلا لحاجتها إلى الإصلاح فضلاً عن اهتمام الولاة بها[٣]. واهتمت الدولة السلجوقية بإقليم خراسان وعملت على تنمية مواردها وذلك حتى تستطيع تحقيق التوازن بين مواردها ومصروفاتها وتنقسم الموارد إلى قسمين: ١- موارد ثابتة. ٢- موارد غير ثابتة

١- موارد ثابتة:

أولاً الزكاة:- هي صدقة واجبة على المسلم ولا يجب على المسلم في ماله حق

---

(١) الصاقي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٠١، جوانيان ، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تحقيق عطية القوصي، الطبعة الأولى ، الكويت١٩٨٠، ص١١٠

(٢) إبراهيم دسوقي أباظة،النظم المالية، جامعة محمد الخامس، البحث العلمي يصدرها المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ح١١، العدد ٢٣. شعبان جماد الأول (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤)، ص١٠٧.

(٣) محمد مسفر الزهراني، المرجع السابق ،،ص١٨٠.

سواها[1]. وهي ليست سورداً مالياً من موارد الإقليم بالمعنى الصحيح، بل هي مال يؤخذ من أغنياء المسلمين للفقراء ولا ينفق منها على إصلاح مرافق الدولة بل هي ضريبة لإصلاح المجتمع[2].

ثانياً: الجزية: هي مبلغ من المال يفرض على أهل الذمة مقابل حمايتهم[3]. مثلما يدفع المسلم الزكاة فهم رعاية لدولة واحدة[4]. وقال الله تعالى: " قَاتِلُوا الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٢٩)"[5].

وتسقط الجزية باعتناق الإسلام ولاشك أنها كانت في بداية العهد الإسلامي من أهم موارد الدخل لكنها تناقصت بانتشار الإسلام[6]. وتؤخذ الجزية مرة واحدة في السنة حسب الشهور القمرية وقد جرت العادة أن يعطى عن من يدفع الجزية براءة تثبت أداءه لها[7]، وتفرض الجزية على الرجال ويعفى منها النساء والصبيان والكهول والكهول ولا تؤخذ من المسكين الذي يتصدق عليه ولا من مقعد ولا أعمى ولا مجنون لا يعقل شيئاً والعبد يتبع مولاه ولا يملك في أمر نفسه شيئاً[8]. وتراوحت قيمة الجزية بين ٤ دنانير للأغنياء و ٢ دينار لمتوسط الحال ودينار واحد للفقير، وصارت تؤخذ

---

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، بيروت-لبنان ، ص١٤٥.

(٢) محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص١٠٧.

(٣) نفسه، ص١٠٨.

(٤) المقدسي، المصدر السابق، ص٢٦، عطية القوصي، المرجع السابق، ص٥٨؛ فلهوزن، تاريخ الدولة العربية، ت محمد عبد الهادي، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٥٥؛ عبرفت رضا، المرجع السابق، ص٧٤.

(٥) التوبة، آية ٢٩.

(٦) عبد العزيز الدوري، نظام الضرائب في خراسان في صدر الإسلام، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد١١، سنة ١٩٦٤، ص٧٩، عبرفت رضا، المرجع السابق، ص١٠٨، مرتضى مطهرين سيد حسن نصر، تاريخ إيران إبان الإسلام، ت حسن الوثاق، تهران ١٣٦٣هـ، ص١٢٠.

(٧) يحيى بن آدم القرشي، الخراج، بولاق ١٨٩٥، ص٢٥،المحتسب، الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائي ، بغداد ، ١٩٦٨، ص١١٥ ، عصام الدين الفقي، الجواهر الإسلامية دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٦، ص١٤٤.

(٨) عطية القوصي، المرجع السابق، ص٥٩.

عموما من الجميع دينار واحد باعتبار أهل الذمة جميعهم من الفقراء[1].

ثالثاً:- الخراج: [2]. هو عبارة عن مقدار معين من المال أو المحصول يفرض على الأرض الزراعية[3]. وهو من أهم موارد خراسان المالية خلال العصر السلجوقي وعامل الخراج يعتبر في صحة ولايته الحرية والأمانة والكفاية[4]. وأموال الخراج تدفع نقداً أو عيناً أو كليهما[5] وهو يقابل في العصر الحاضر الضريبة العقارية[6].

وكثر الوارد من أموال الخراج لخزانة خراسان خلال العصر السلجوقي نتيجة التوسعات الإقليمية التي قام بها سنجر بن ملكشاه منذ بداية عهده حيث استولى على غزنة وجنى أموالها في عام ٥٠١هـ/ (١١١٦-١١١٧) م وقد بلغت الأتاوة التي كان يؤديها حاكمها بهرام شاه الغزنوي لخزانة خراسان ألف دينار في اليوم الواحد[7]. وإضافة للخراج المحصل من غزنة فقد كان خراج ما وراء النهر وإيراد كردستان الذي بلغ في عهد سليمان شاه ابن أخو السلطان سنجر وقد ولى حكم كردستان في الفترة من (٥٥٤ – ٥٥٦هـ) – (١١٥٩ – ١١٦١م) وحقق مبلغاً كبيراً ما يقرب من مليوني دينار في العام الواحد[8]. وكانت هذه الموارد المالية الكثيرة سبباً في إنعاش

---

(١) بنيامين التطيلي، رحلته، ت عزرا حداد، ط١، بغداد، ١٩٤٥، ص١٥٤.

(٢) الخراج - الخراج في لغة العرب اسم للغلة وإن كلمة الخراج فارسية اقتبسها من الكلمة الآرامية "هلاك" ورد ذكره الماوردي للخراج في الإدارة العامة ووضع على رقاب الأراضي من حقوق وقد اهتم الخلفاء والولاة بالخراج أكثر من الجزية لأن الخراج أكثر ثباتاً من الجزية. الماوردي، المصدر السابق ، ص٢١٨؛ قدامة بن جعفر ، كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، تحقيق محمد حسين الزبيدي، العراق ،ص ١٠٢ ، على حسن الخربوطلي، المرجع السابق، ١٩٦٠، ص١٩٨.

(٣) الماوردي، المصدر السابق،ص١٥٧، إبراهيم حسونة فلاتة ، المقال السابق،ص٦٤

(٤) إبراهيم فؤاد، الموارد المالية في الإسلام، القاهرة ١٩٥٧، ص١٥٧.

(٥) النويري ،المصدر السابق، ص٣٨٢، الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج ،الطبعة الأولى،القاهرة، ١٩٤٣، ص١٢١.

(٦) إبراهيم فؤاد ،المرجع السابق،ص١٥٨.

(٧) حمد الله المستوفي القزويني، تاريخ گزيده، لندن ١٣٢ هـ.ش، ص١٢٢. الصافي عبد العظيم، المرجع السابق ، ص١٠٧.

(٨) محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ت محمد علي عوني، مصر، ١٩٣٩، ص٥، ٩.

الخزانة الخراسانية في مرو العاصمة في فترة خضوع تلك الجهات لحكومة خراسان خلال العصر السلجوقي[1]. وفيما يتعلق بجباية الخراج فكان يجبى في بداية السنة الفارسية بعد حصاد الزرع[2]. وهذا الموعد كان موافقاً ليوم النوروز[3]، حسب التقويم الجلالي الذي وضعه السلطان ملكشاه بمعاونه وزيره نظام الملك الذي استدعى لجنة من أعاظم فلكيي خراسان في عام ٤٦٧هـ/١٠٧٤م لوضع هذا التقويم[4].وقد كان الخراج يقدر على الأرض الزراعية زياداً أو نقصاناً حسب الآتي:

- حالة الأرض من حيث الجودة أو الزراعة.
- نوع المحاصيل المزروعة بها.
- نوع مصدر ريها (الأنهار أو الأمطار أو الآبار)[5].

وفي ظل شيوع النظام الإقطاعي[1]. في خراسان خلال العصر السلجوقي كان

---

(١) البنداري، المصدر السابق، ص٢٤٨. القزويني، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٢) Kramer, the oriant under Caliphate, London, 1949, p. 291.

(٣) النوروز: اليوم الجديد من السنة الإيرانية اليوم الأول من شهر(فروردين) الذي يعتبر عيداً وطنياً للإيرانيين ويعد النوروز أجمل الأعياد عند الفرس وجعل النوروز موعداً لافتتاح الخراج الإسلامي والنوروز في العصر السلجوقي وجدنا يحتفى بقدر كبير من اهتمام الشعراء في هذا العصر ولا يخلو ديوان من دواوينهم من التغني به، ويوسف البليبية فيه فهناك بعشر القصائد التي يخصصها معزي الحديث عن النوروز يوصف مفصل لطبيعة في النوروز ومثالاً لذلك الأبيات التالية:

ثم يوم النوروز يختال حلي الزمان ... ومن حلي بنسان ينثر اللؤلؤ على الورد ... وكأن كنز الياقوت متمر بالجواهر ... وكأن كرخ بغداد بستان من كثرة طرائفه ... صار السهل كقماش مؤستر القصدان منه العشتري ... وصار الماء كالسلسبيل والتراب كالحرير وامتلأ الجبل بالحلل والمرعى بالحلى ... وامتلأ النهر بالأنوار وامتلأت الروضة بالجواهر كل شجرة من البراعم ذات الحمرة لابسة الدار ... ومن الباسمج مدارن كل أرض فواحة بالمسك وتيلية. عمر الخيام، علم الفلك والرياضيات (نوروزنامه)، ت رمضان منولي السباعي محمد السباعي، ٢٠٠٨، ص١١٤٩، محمد أمين رشيد، النوروز في الأدب الفارسي حتى نهاية العصر الغزنوي، إشراف فؤاد الصياد، القاهرة١٩٧٦، ص١٠٢، محمد الأواجي، المعجم الذهبي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٩م، ص٥٧٧.

(٤) أبي يوسف، الخراج، تقديم عبد العزيز الدوري، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ص١٢٠ وكان الخراج قبل قبل وضع التقويم وبالتحديد في عهد ألب أرسلان يجبى مرتين في العام الحسيني، المصدر السابق ، ص٣٠. الحسني عبد العزيز، المرجع السابق ،ص١٥٨.

(٥) الماوردي، المصدر السابق، ص١٥٥.

ولاة الأقاليم بها يقومون بتحصيل أموال الخراج المقدرة على الأرض الزراعية كل في حيز نطاق إقطاعه[1].

أما عن وسائل جباية الخراج، فإن (نظام التضمين) كان من الأنظمة الشائعة و الموروثة في خراسان خلال العصر السلجوقي وهو عبارة عن ضمان شخص ما دفع الخراج عن جهة معينة بمبلغ يتفق عليه مع ولي الأمر، ويقوم هذا الشخص بجمع الخراج من المزارعين كالالتزام ، غير أن التضمين غير مستحب في الإسلام، لأنه ضمان للأموال بحق معلوم، ويمتلك الضامن مازاد ويغرم ما نقص[2]. وفي خراسان كان الخراج في ظل النظام الإقطاعي يضمن إما لحكام الأقاليم في نطاق إقطاعاتهم ومثال ذلك ما كان يؤديه الغز قبل ثورتهم العارمة وفتنتهم التي أحدثوها للأمير قماج[3] بناحية بلخ[4]. ومن أموال الخراج ماكان قد ضمن خراجهم من السلطان سنجر بثلاثين ألف رأس من الغنم[5].

أما للملتزمين الذين يضمنونها من مقولى الخراج بمال معين يقع عليهم عند المزايدة حيث يضمن الواحد منهم بلداً أو كورة بعينها فيزرعها ويستغلها ويدفع ما عليها من خراج و يستولى على الباقي من منتجاتها؛ ويظل الضامن على حالته هذه

---

(١) الإقطاع: ما يقطعه ولي الأمر لنفسه أو بصلحه لغيره من أراضي أو أي نوع من المال الثابت أو المنقول وتسمى الأرض المقطعة بالقطيعة والجمع قطائع أو إقطاعاً والجمع إقطاعات وتطلق القطيعة أحياناً على الضيعة وتطلق أيضاً على الجزء المقطع من ذلك حين عممت الإقطاعات العسكرية وهناك الإقطاعات المحلولة وهي التي انحلت عن أصحابها ولم تقطع بعد. المقريزي، السلوك، ج١، تحقيق مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٩، ص٧٥؛ ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ت على أحمد بن محمد، القاهرة ١٩١٤، ص٩٦؛ إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط القاهرة، ١٩٦٨ص١٤٠. أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص١٨٨.

(٢) البنداري، المصدر السابق، ص٥٧.

(٣) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٤٧٦.

(٤) قماج هو (الأمير عماد الدين أحمد بن علاء الدين أبو بكر بن قماج) تولى إمارة خراسان كما أنه كان قائد عسكر السلطان. الحسيني ، زبدة التواريخ ، تحقيق محمد نور الدين ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٠، ص٢٣٣.

(٥) البنداري، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٦) القزويني، المصدر السابق، ص١٤٦.

إلى أن يزيد عليه غيره في الضمان فتسلب منه وتسلم لصاحب الزيادة، وقد شاع هذا النظام في خراسان شأنها شأن بقية أرجاء الدولة السلجوقية خلال العصر السلجوقي وعمل به الوزير "نظام الملك" حين ضمن خراج أصفهان بسبعين ألف دينار عن ضامنها فأخذت من يد ضامنها وسلمت إليه[1].

ومن أهم نتائج "نظام التضمين":

ثراء الطبقة القائمة على تحصيل الخراج وضمانه في حين كانت طبقة صغار الفلاحين وهم المستأجرون للخدمة في الأرض الزراعية من الطبقات الكادحة القابعة في أدنى الطبقات الاجتماعية في ظل هذا النظام الإقطاعي الذي أحدث تفاوتاً طبقياً[2].

وانتهى بذلك نظام التضمين إلى نظام الإقطاع لأنه في الواقع استغلال للأرض مشروطا بمبالغ سنوية تؤدي للخزانة السلطانية، وذكر الماوردي أن إقطاع الخراج كان موافقاً لأهل الجيش بنوع خاص[3]. ومن هنا كانت نشأة الإقطاعات الحربية نتيجة ذلك النظام حيث كان الأمراء والجنود يأخذون إيجارهم ضماناً لأرزاقهم أو بعضها[4]. بعضها[4]. وقد شاع هذا النظام في عهد البويهيين(٣٢١-٤٤٨)هـ (٩٣٣-١٠٥٦) م وورثه عنهم السلاجقة حيث عممه نظام الملك وفرق الإقطاعات على الجند على سبيل الاستغلال[5].

ويعتبر "**نظام الملك الطوسي**" هو أول من عمم الإقطاع العسكري الحربي حينما فرق الأراضي على الجند على شكل إقطاعات عندما رأى أن الأموال لا تحصل من البلاد لاحتلالها ولا يصلح منها أي إيراد أو دخل ففرقها على الأجناد والإقطاعات[6]. فتوفرت دواعيهم على عمارتها ولقد طور نظام الملك كثيرا من الإقطاع الحربي

---

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج٩، ص٣٣٠؛ محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص١٠٢.

(٢) القزويني، المصدر السابق، ص١٠٢؛ الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١١٧؛ ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٣) الماوردي، المصدر السابق، ص١٩٩.

(٤) محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص٢١٠، محمد عبد العظيم يوسف، المرجع السابق، ص٢٩١.

(٥) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٢٢.

(٦) أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص٢٣، محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٨٨، عباس إقبال، تاريخ الإسلام جنوب آسيا، الطبعة الأولى، القاهرة، ص١١

بتعميمه الإقطاع العسكري ، كما أن الإقطاع البويهي لم يكن عاماً وشاملاً فلم يشمل كل العسكريين كالإقطاع السلجوقي، الذى تمثل فى استغلال الأرض بمعنى أن لا يملك المقطع (حق الرقبة)[1]. بل له حق الاستغلال و ورث الجندي إياه فلا يرث إلا حق الاستغلال فقط، ويشمل الأراضي المقطعة للملتزمين وعليهم سداد ما للدولة من خراج وضرائب[2]. وقد سادت بعض العيوب في العهدين الأموي و العباسي بسبب فساد بعض المقطعين والكبار الذين لم يترددوا في إرهاق الأهالي وإثقالهم بأنواع مختلفة من الضرائب ليستطيعوا أن يؤدوا إلى الحكومة ما عليهم من خراج ويحفظوا ما زاد لأنفسهم، وكان تعسف الجباة مع صغاء المقطعين سبباً في لجوء كثير منهم للاحتماء في كبار المقطعين، وهذا يعرف "بنظام الإلجاء"[3]. وهكذا أوجد بنو بويه ما يعرف بالإقطاع الحربي وجاء السلاجقة وأبقوا على هذا النظام و عمموه في كل بلادهم بعد أن أعادوا النظر في النظم القائمة وعلاجها وجعل السلاجقة من الإقطاع الحربي (العسكري) ركناً مهماً من أركان دولتهم وسياستهم المالية والعسكرية[4]. فاقطعوا أفراد البيت السلجوقي وجند السلاجقة كثيرا من الإقطاعات أرزاق الجند فرأي نظام الملك أن يعطي كل جند قرية أو أكثر يعيش فى رزقها ضمن أرزاقها، وكانت الضرائب تفرض على رعايا الدولة لتوفير أرزاق الجند فلما ساء الإقطاع عانى الناس من هذا العبء بعد أن اتسعت رقعة الدولة وذلك باتباع نظام اللامركزية في الحكم[5].

---

(١) حق الرقبة: هو حق التصرف في إقطاعه بالبيع أو الرهن أو التوريث. القلقشندي، صبح الأعشى، القاهرة، ١٩١٣، ص١٦٣.

(٢) الندارى، المصدر السابق، ص٥٦؛ الصافي عبد العظيم، المرجع السابق، ص١١٦.

(٣) نظام الإلجاء: كان صغار الفلاحين يريدون الإفلات من عبء الخراج فتوصلوا إلى نظام الإلجاء أن يلجئوا ضياعهم إلى الأغنياء الأقوياء وبذلك أصبحوا مستأجرين لهم مقابل حمايتهم من الإدارة المالية، ويبدو أن السبب في لجوء الفلاحين لهذا النظام يرجع إلى تعسف الجباة في جمع الخراج ورغبة الفلاحين في تقليل الخراج المفروض على الأرض التابعة لهم فيزداد خطر الإقطاعيين. فيصل سيد طه، المرجع السابق ، ص٩٥.

(٤) محمود إسماعيل عبد الرزاق، الإقطاع الإسلامي من منتصف القرن الخامس الهجري إلى أوائل القرن العاشر الهجري، حوليات كلية الآداب الكويت الحولية رقم ١١، ١٩٨٩، ص٢١٠؛ محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٨١.

(٥) سهيل زكار، أمين بيطار، تاريخ الدولة المرية من السلاجقة حتى سقوط بغداد، دمشق، ص٣٧٦؛ الصافي

وكان أفراد الأسرة السلجوقية يستغلون صلة انتسابهم للسلطة ويستولون على سما يشاءون من أملاك الرعية مما جعلهم يشعرون بعدم الأمان فلما وزعت عليهم الإقطاعات كفوا أيديهم عن أموال الرعية وممتلكاتهم[1].

أدت الإقطاعات العسكرية إلى حرص الجنود على الاستمرار في الجندية حتى لا تسترد منهم الإقطاعيات التي أصبحت مصدراً هاماً من مصادر رزقهم وهذا كل ما يهم أمراء وسلاطين السلاجقة[2]. كما أن المقطع في النظام السلجوقي كان يخضع لسلطة الدولة و الحكومة السلجوقية ، وكان في مقدورها نزع الإقطاع عندما يكون المقطع لم يف بالالتزامات المفروضة عليه كما أن الإقطاع السلجوقي كان محدود الأمد[3]. فلقد أجرى نظام الملك تعديلاته بهدف ضمان عدم الإساءة للفلاحين. لهذا نرى أن المقطعين كانوا يعملون ما في جهدهم إلى تحسين اقطاعاتهم وتنظيمها والاستفادة منها و تنفيذ جميع الالتزامات المفروضة عليهم كي يكسبوا رضا الحكومة ويستمروا في استثمارها التي لا تهم من لا شأن لهم بالرعاية سوى تحصيل الأموال المستحقة لهم وكان من نتائج ذلك:

أدى توزيع الإقطاعات لدى المقطعين عمل كل منهم على رعايتها لزيادة إنتاجها مما ترتب عليه انتعاش الحالة الاقتصادية[4].

أدى توزيع الإقطاعات العسكرية إلى زيادة الرقعة الزراعية مما نتج عنه توفير المحصولات ، أدى اتساع دولة السلاجقة في عهد ألب أرسلان(٤٥٥-٤٦٥)هـ (١٠٦٣ -١٠٧٢) م وملكشاه إلى عجز خزانتها عن توفير أرزاق الجند فوضع نظام

عبد العظيم، المرجع السابق، ص١١٢.

(١) البنداري، المصدر السابق، ص٢٤٩، حسن أوزي، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٢) مواهب عبد الفتاح، الحياة السياسية و مظاهر الحضارية في دولة الأتراك السلاجقة في عهد السلطان ملكشاه رسالة ماجستير(غير منشورة) ، آداب القاهرة ١٩٨٢، ص٩٨.

(٣) حسين نعمان، النظم الحكم في العصر السلجوقي، مقال منشور بمجلة سومر، المجلد عشرون، ج١، ج٢، ١٩٦٤، ص٢٢٢. محمد عبد العظيم،المرجع السابق، ص٣٩٠.

(٤) أبو نصر الكاتباني، دولة آل سلجوق، ت عماد الدين الأصفهاني، القاهرة ص٢٥٣؛ حسين أمين، المقال السابق، ص٢٢٣، السيد الباز العريني، الإقطاع في العصر السلجوقي ، حوليات كلية الأداب ، القاهرة ١٩٥٧، ص١٤١.

الملك شروطا يلزم المقطعين باتباعها[1].

أن يلتزم المقطعون والعمال بحسن معاملة الرعية وألا يحصلوا منهم الخراج إلا إذا نضج المحصول وحان موعد الحصاد وإن احتاج أحد من الرعية إلى بقرة أو بذور وجب أن يمدوه بها[2]، أن يترفقوا بالفلاح حتى لا يشعر بالظلم، فيرحل عن أرضه ومن يثبت عليه سوء معاملة الرعية يسترد منه الإقطاع[3].

قصر "نظام الملك" أعمال المقطعين على جمع الضرائب التي يؤديها الفلاحون وإن حقوقهم الشرعية على الفلاحين تنحصر في جمع الضرائب المقررة وجمعها برفق فإذا ما جمعت هذه الضرائب يصبح الفلاحون أحراراً في أبدانهم وأرواحهم، وأولادهم، ومالهم من أرض ومتاع وليس للمقطع أي حق فيها[4].

كما وضع نظام الملك قواعد لضمان عدم تعرض الاقطاعات للتلف وتقييد نفوذ المقطعين تنحصر فيما يلي متابعة أحوال الإقطاعات وبخاصة فيما يتعلق بصلاحيتها وإنتاجها حتى لا تجني الأموال بغير حق حتى لا تشعر الرعية بالظلم[5] وكان أمراء السلاجقة قد أوكلوا إلى القائمين بأمر الجباية أن يرسل كل مدينة نائبا سديد الرأي عفيف اليد على ألا تقع وظائف هؤلاء النواب وأرزاقهم على عاتق الرعية وقد عرف هؤلاء النواب باسم الوكلاء لجعل الأمراء بشئون الزراعة[6].

يستبدل العمال وذوو الإقطاع مرة كل سنتين أو ثلاث حتى لا تتوطد أقدام المقطعين في إقطاعاتهم ويدبرون المؤامرات ضد الدول ويقيمون خطراً عليها وعدم تركيز الإقطاعيات للمقطعين في جهة معينة فإقطاع الفرد الذي قيمته ألف دينار في السنة جعل بعضه في بلاد الروم، والنصف الاخر في أقصى خراسان حتى لا يستقل

---

(١) الروانـدي، المصـدر السـابق، ص٢٠٤؛ مواهـب، عبـد الفتـاح، المرجـع السـابق، ص٩٩؛ محمـد عبـد العظـيم، المرجع السابق، ص٣٩٠

(٢) إبـراهيم طرخـان، المرجـع السـابق، ص٢٣؛ حسـين أمـين، تـاريخ العـراق فـي العصـر السـلجوقي، بغـداد، ١٩٦٥، ص٢٠٨؛ محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص٢١٢.

(٣) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٢٤؛ محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٢٩١.

(٤) البنداري، المصدر السابق، ص٥٨؛ حسن إبراهيم، المرجع السابق، ج٤، ص٢٤٨.

(٥) الروانـدي، المصـدر السـابق، ص٢٠٤؛ الصـابي، عـلي، المرجـع السـابق، ص١٦٢.

(٦) مواهب عبد الفتاح، المرجع السابق، ص٨٩؛ حسين أمين، نظم الحكم، ص٢٢٥.

المقطع بإقطاعه[1].

وعلى الرغم من كل هذه الشروط والقواعد التي وضعها نظام الملك فإن أصحاب الإقطاعيات حاولوا قدر المستطاع تحقيق مأربهم بكل الوسائل فصاروا يميلون إلى الاستغلال، واعتبر بعضهم الإقطاع وراثياً، وأساءوا معاملة الفلاحين واستولى الكبار منهم على إقطاعات الآخرين مما أدى إلى ظهور الفساد في الدولة[2].

ولقد اقترن استغلال الإقطاع بكثير من أعمال الظلم والعسف وعانى الفلاحون شر ما يقاسي إنسان مستعبد وعبد مستذل فكان المقطع والملزم يعمل كل الوسائل على الإثراء وجمع الأموال ويزداد في إرهاق الناس[3]، ففي عهد السلطان آلب أرسلان شكا الفلاحون للسلطان السلجوقي نفسه من تعسف المقطعين وما يلحق بهم من ضرر[4].

ولقد ساد الإقطاع العسكري العالم الإسلامي بأسره منذ منتصف القرن الخامس الهجرى والحادى عشر الميلادى عن طريق القوة والغلبة العسكرية ويقول الماوردي ت ٤٥٠هـ-١٠٥٨م "الجند أحق الناس بالإقطاع"[5].

ومن المعروف أن "نظام الملك" نفسه أكد في كتاباته على أن أصحاب الإقطاعات ليس لهم عمل سوى استخراج مبلغ معين من السكان دون أن يحق لهم المساس بسيادتهم في أشخاصهم وزوجاتهم وأطفالهم وأماكنهم الخاصة وكتب "إن الأرض وسكانها ملك للسلطان والأمراء المقطعين وحكام الأقاليم ليسوا إلا حرسا للأقاليم لحمايتها".

وهذا يعني أن الإقطاع السلجوقي لم يكن يتضمن سياسية للمقطعين على الفلاحين وكثيراً ما حث نظام الملك السلطان على إرسال جواسيس ، بل عمل شبكة منهم من

(١) نظام الملك، المصدر السابق، ص١٠٦. محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٩٤.

(٢) البنداري، المصدر السابق، ص٥٨، الصافي عبد العليم، المرجع السابق، ص١١٣.

(٣) نظام الملك، المصدر السابق، ص١٠٧؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٢٥.

(٤) مواهب عبد الفتاح، المرجع السابق، ص٩٩، محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٩٥.

(٥) الماوردي، االمصدر السابق، ص١٠٨؛ سهيل زكار، أمين بيطار، المرجع السابق، ص١٤٢.

أجل ذلك على الرغم من ذلك خالفوا أمره[1].

وإذا كان النظام الإقطاعي في العصر السلجوقي قد أدى إلى ظهور بعض الأضرار، فإن هذا لم يكن نتيجة هذا النظام وإنما يرجع سبب ذلك إلى سوء التطبيق، ولقد سار الإقطاع العسكري بالشروط التي وضعها نظام الملك لما ظهرت فيه تلك المساوئ، وربما يرجع ذلك إلى أن الذين طبقوا هذا النظام الإقطاعي العسكري قوم لازالوا في مرحلة البداوة أو على الأقل لم ينسوا التقاليد البدوية القبالية واعتبروا أنفسهم زعماء قومهم واعتبروا السلطنة كلها ضيعة ولا يمتلكها إلا السلطان نيابة في قومه[2].

وله مطلق الحق في أن يقطع ما يشاء ولمن يشاء من أقربائه أو مؤيديه وهذا ما فعله زعماء السلاجقة العظام طغرلبك(٤٢٩ -٤٥٥) هـ -(١٠٣٨-١٠٦٣) م وألب أرسلان (٤٥٥ -٤٦٥) هـ -(١٠٦٣-١٠٧٢) م وملكشاه (٤٦٥ – ٤٨٥)هـ-(١٠٧٢- ١٠٩٢) م ومن جاء بعدهم من سلاطين السلاجقة[3].

نتائج النظام الإقطاعي العسكري في العصر السلجوقي:

١- أدى نظام السلاجقة الذي منح الوزير راتباً بقدر إيراد الإقطاع في سائر أنحاء الدولة إلى ازدياد الطامعين في هذا المنصب، وكان نظام الملك يعرف غيرة الحاقدين حتى أنه حاول إثبات حسن نيته للسلطان فذكر له أنه سيساهم بجزء من هذه الأموال في بناء المدارس وينعم على الفقراء، لينعم دولة السلطان ملكشاه وقد أتيحت الفرصة فيما بعد لكل من أراد زيادة دخله من الوزراء إلى التغاضي عن قسوة المقطعين للفلاحين مما أدى إلى تفشي الفوضى وإضعاف الروح المعنوية لديهم[4].

٢- تطور (نظام الجباية) أي جباية الضرائب فأصبح الضامن يتولى جبايتها وكانت حساباته تخضع لرقابة الحكومة و قد يكون هذا الضامن تاجراً أو موظفاً وكان

---

(١) نظام الملك، المصدر السابق، ص٦٩، طرخان، المرجع السابق، ص٢٨.

(٢) محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٩٢. حسين أمين، نظم الحكم، ص٢٢٦، السيد الباز العريني، المقال السابق، ص١٤١.

(٣) مواهب عبد الفتاح، المرجع السابق، ص٩٩، محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٩٣.

(٤) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٢٧، محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٩٤.

الضامن يتغير من حين لآخر ولا تمنحه الدولة أية مميزات خاصة على الناس[1].

٣- اتساع مهام ديوان عرض الجيش فأصبح مختصا بالإقطاعات الحربية بما في ذلك تدوين أسماء الجند وترتيب أرزاقهم و أقطاعاتهم[2].

٤- أدى ازدياد نفوذ بعض القواد واحتناعهم عن دفع ما تقرر عليهم من أموال للسلطان إلى عجز في الموارد المالية للدولة ،وبالتالي عدم الوفاء باحتياجات مما كان له أثر بالغ في الأحوال الاقتصادية[3].

٥- تدهور نظام الري بوجه عام لإهمال الجند رعاية القنوات والسدود واستصلاح الأراضي فساءت حالة الفلاحين بدرجة كبيرة[4].

٦- أدى نظام الإقطاع إلى ظهور الأتابكة[5]. فكان سلاطين وأمراء السلاجقة يجلبون المماليك الأتراك ويعلمونهم مبادئ الإسلام ويسند إليهم بعض الوظائف ومنهم ما يلحق بخدمة السلطان وحرسه الخاص. وإذا ما أدى هؤلاء خدمات مهمة للدولة وبرزت لهم مزايا حربية ممتازة ووصل إلى أعلى المناصب في الجيش و البلاط السلجوقي، فقد كان يعهد إليه بتربية أحد أبناء السلطان أو الأمير السلجوقي مثلما فعل نظام الملك مع ملكشاه فكان أتابكاً له[6].

إن الإقطاع كنظام قد تأثر به السلاجقة من أسلافهم الغزنويين الذين كرسوا في دولتهم الإقطاع العسكري ، ولأن السلاجقة ورثوا أغلب النظم الإدارية والمالية

---

(١) نظام الملك، المصدر السابق، ص١٠٨ ؛ سرور ، المرجع السابق، ص١٢٤.

(٢) أبي نصر الكاشاني، المصدر السابق، ص٢٥٢ ؛ حسين أمين، نظم الحكم، ص٢٨٨.

(٣) ابن البيبي، تواريخ آل سلجوق، الطبعة الأولى، تهران ١٨٩٤، ص١٠٤ ؛ مواهب عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص٩٩ ؛ محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٩٥.

(٤) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٢٩ ؛ محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٩٧.

(٥) الأتابكة: كلمة أتابك كلمة تركية الأصل، وهي مركبة من لفظين أتا بمعنى "أب" وبك "بمعنى أمير ومعناها الأمير العربي و الأمير الوالد وكان لقبا يطلق على الأمراء والقواد العسكريين الذي يعهد إليه تربية أبناء الملوك وأحفادهم وأحيانا يعهد إليهم بالوصاية على أولاد الحكام والإشراف على الحروب. ابن الأثير ، الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل ، تحقيق، محمد عبد القادر أحمد طليمات ، مصر ١٩٩٣،ص١٦١ ؛ "شمس الدين سامي، قاموس الأعلام، ج١، إستانبول، ١٣٠٦هـ، ص٤٧٢ ؛ طه ندا، فصول من تاريخ الحضارة الإسلامية، بيروت، ص١٢٩.

(٦) البنداري،المصدر السابق، ص١٠ ؛ مواهب عبد الفتاح، المرجع السابق، ص١٠٠.

الموجودة في العصر الغزنوي فلابد أن يكونوا قد ورثوا النظام الإقطاعي العسكري منهم ولكنهم عمدوه بفضل جهود الوزير القدير نظام الملك[1].

وقد حمل الإقطاع العسكري الغزنوي الذي تأثر به السلاجقة الكثير من النظم الإقطاعية السائدة حيث تعهد الأمراء المقطعون بتقديم أخبارهم للعمل في جيوش السلطنة و فضلاً عن الإقطاع العسكري فقدعرفت الدولة ظاهرة إقطاعية أخرى سادت العالم الإسلامي وهي "تضمين الجباية" نظراً لعسف الجباة بلجأ صغار الملاك إلى إلحاق أراضيهم بالإقطاعات الكبرى مما عرف باسم الإلجاء[2].

وهذا التنظيم الإقطاعي الذي وضعه نظام الملك لا يتعارض مع الملكية الفردية ولاسيما أن تعلقه بخراج الأرض، ورغم شدة سياسة نظام الملك وسهره على تطبيق القواعد الصحيحة من قبل المقطعين، فإن الذين تملكوا الأرض صاروا يميلون إلى الاستقلال وكان إقطاعيا وأخذوا في الإساءة للفلاحين ومعاملتهم بالشدة واستولى البعض على أملاك الآخرين مما أدى إلى انتشار الظلم وانتشار الفساد وإن الوزير هو الشخص المسئول عن الإقطاعيات ومراقبتها وأصبح بغض النظر في بعض الحالات يتميز فيها بالجشع الإقطاعي وذلك لأن الوزير حسب القاعدة السلجوقية المعروفة أنه يتناول راتبه بمقدار عشر إيراد الدولة راتباً[3]. أن الوزير عندما تزداد إيرادات الإقطاعيات يزداد راتبه وهذا بالطبع سيؤدي إلى فوضى جديدة التى تحكم علاقة الإقطاعيين بالفلاحة مما يؤدي بدوره إلى النفور والأستياء الشديد وإلى أضعاف الروح المعنوية، ومن ثم يؤدي إلى ضعف المجتمع والعالم السلجوقي . ولذلك فإن نظام الملك بتعميمه للنظام الإقطاعي بشكل كامل يكون قد استهدف أموراً مهمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- إنه أراد أن يخفف بعض المتاعب الإدارية والحربية عن الحكومة السلجوقية.

---

(1) Sanaullah, the Decline of the saljugid empair, istambal, 1939, p.80.,

محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٤٠.

(٢) ابن القلانسي، ذيل تواريخ دمشق، بيروت ١٩٠٨، ص١٥٤، القلقشندي، المصدر السابق، ج١، ص١٦٧.

(٣) أبو نصر الكاتباني، المصدر السابق، ص٢٥٤؛ محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٤١، حسين أمين، تاريخ العراق ، ص١٥٩.

٢- إن نظام الملك أدرك أن معظم الجيش السلجوقي هو من قبائل مختلفة العناصر فأراد أن يجعل تلك الجماعات تعيش في أرض تقطع لها لترتبط بالأرض وتشعر بشعور المواطنة.

٣- باستقرار تلك الجماعة في أرض محددة يمكن السيطرة عليها ، ومن ثم تخفيف حركاتها في الغزو والمنازعات فيما بينها.

٤- كما استهدف أمراً مهماً آخر هو أنه هذه الجماعات بسكناها تلك الأراضي الزراعية تجد نفسها مدفوعة على الاستصلاح والاهتمام بالزراعة والاستفادة من خيراتها ، وبذلك تزدهر الحياة الزراعية التي كانت في ذلك العصر قوام الحالة الاقتصادية[١].

٥- يمكن أن نخرج لنتيجة أخرى من استقرار نظام الإقطاعيات ثم نظام الأتابكيات من بعده هو أن نظام الملك كان يستهدف اتباع نظام اشتراك الأقاليم في حكم الدولة السلجوقية إلى أن الولاية تحكم نفسها بنفسها مع ارتباطها بالمركزية في الشؤون المهمة والخطيرة على أن تشير تلك الأتابكيات طبقاً ووفق مصلحة الدولة السلجوقية وخدمة السلطان الكبير[٢].

ونستخلص من ذلك أن نظام الإقطاع يرجع إلى الوزير نظام الملك في تنظيمه و تعميمه في العصر السلجوقي فكان نوعين هما :الإقطاع الحربي، الإقطاع الإداري، فأما الإقطاع الحربي فقد ظهر في صورة توزيع الأراضي بين الأمراء وجنودهم مقابل ما يؤديه من خدمات عسكرية وقت الحروب فقسمت أراضي ببلاد الشام و إيران بين مماليك السلاجقة ،أما الإقطاع الإداري في العصر السلجوقي فظهر في صورة توزيع البلاد إقطاعيات بين أفراد الأسرة الحاكمة والقصد منه تلاشي ما قد يثير أفراد الأسرة عن نزاع حول السلطنة .وقد بدأ السلطان طغرلبك بتطبيق هذا النظام على أفراد الأسرة منذ سنة ٤٣٠هـ/١٠٣٨م فمنح لأخيه جقري بك إقطاعا من

(١) حسين أمين، تاريخ العراق، ص١٦٠، حسين أمين، نظم الحكم، ص٢٨٨. أحمد سرور، المرجع السابق، ص٢٨١.

(٢) محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣٤١؛ حسين أمين، تاريخ العراق، ص١٦٢.

نهر جيحون إلى نيسابور[1]، ولكن لما تمزقت السلطنة السلجوقية أصبح أمراء الإقطاع شبه مستقلين عن السلاطين وكان الوزير هو الشخص المسئول عن الإقطاعيات ومراقبتها[2].

ولكن لابد أن نقرر أن نظام الإقطاع العسكري كان له أثره البالغ في النجاح في بدايته مادام السلاطين أقوياء و لم تكن هناك بوادر الانقسام الخطير، كما أن الحكام السلاجقة كانوا في مراقبة مستمرة للذين إقطعوا كما أن نظام الملك لم يعطى أي مقطع أية فرصة لتقوية إقطاعه والاستقلال به. ولكن هذه السياسية بمرور الزمن تغيرت حينما تطرق الضعف و الوهن إلى حد الدولة السلجوقية فتشجع المقطعون على الانسلاخ عنها[3]. وانتشر الطمع بينهم وازداد التنافس حول الإقطاعيات وظهرت نتائج الإقطاع العسكري السيئة بعكس ما كان يرمي إليه مؤسس هذا النظام فقد كان الإقطاع السلجوقي سلاحاً ذا حدين على السلطنة نفسها، فقد أتي بأموال طائلة إلى الخزانة السلطانية بعد تعميمه على يد نظام الملك ولكنه أوجد ظلماً اجتماعياً في فترات الضعف السلجوقي حينما تعسف الجباة في جمع الأموال من المقطعين وإن هذا النظام أوجد ما يعرف بالأتابكيات التي ظهرت في الدولة السلجوقية التي أدت إلى تفكيكها وضعفها واستغل الأتابكة بما كان تحت أيديهم مكونين دولا مستقلة[4].

٢- موارد مالية غير ثابتة:-

الموارد المالية غير الثابتة مثل "**المكوس**" في خراسان خلال العصر السلجوقي فكان له وضعية خاصة كانت تعد من الموارد المالية الهامة بها شأنها في ذلك شأن كافة أرجاء دولة الأتراك السلاجقة إذ لعبت المكوس دوراً هاماً في سياسة السلاجقة

---

(١) آدم متز، المرجع السابق، ص١٤١، حسين أمين، نظم الحكم، ص٢٢٩؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٣٣، السيد الباز العريني، المقال السابق، ص١٤٣.

(٢) القلقشندي، المصدر السابق، ص١٦٤، حسين أمين، تاريخ العراق، ١٦٣.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج٨، ص٢٨٤؛ حسين امين، المرجع السابق، ص١٦٤.

(٤) ابن الفوطي، مختصر تاريخ الأدب في معجم الألقاب، تحقيق مصطفى جواد، بغداد، ١٩٣٢، ص٢٤٠. حسين أمين، نظم الحكم، ص٢٢٩.

المالية بصفة عامة[1].

وهذه المكوس عبارة عن الرسوم المفروضة على التجارة الداخلية والخارجية فهي بمثابة رسوم جمركية فرضها السلاجقة على عمليات البيع والشراء داخل الأسواق وخارجها[2]. مع أن الرسوم الجمركية غير جائزة في الشريعة الإسلامية إذا دققنا النظر في أحكامها[3]. وكانت هذه الرسوم على كافة السلع التجارية زراعية كانت أو صناعية أو ثروة حيوانية. كما فرضوا الضرائب على الدور والحوانيت في الأسواق وأطلق على هذا النوع من الضرائب اسم المستغلات[4].

أما عن المكوس التي تجبى من التجارة الخارجية التي ترد إلى خراسان، فكان يعفي من هذه الرسوم التجارية التى تقل قيمة تجاراتها عن أربعين ديناراً إذا كانوا مسلمين وعشرين دينارا لغير المسلمين[5]. وقد كانت الرسوم المفروضة على أهل الذمة تقدر ٢٠/١ من قيمة البضائع تجاوزت قيمتها مائتي درهم إذا كانوا من التجار المقيمين، أما القادمون فتجبى منهم رسوم تقدر بـ١٠/١من قيمة بضائعهم إذا زادت على مائتي درهم هي الأخرى

ولكن يعتقد أن الثراء الاقتصادي الذي نعمت به خراسان في فترة قوة سلطانها وحكومتها المركزية نتيجة لما كانت تدره موارد خراسان المالية من البلاد القابعة تحت سيطرتها.

(د) ـ العملة:

انعكست الزراعة في إقليم خراسان معظم فترات العصر السلجوقي على الصناعات وتربية الحيوانات وانصرف ذلك على النشاط التجاري والمحلي منه والخارجي وكان من الطبيعي أن يترتب على ذلك الانتعاش، نتائج أخرى بالعملة هي

(١) محمد محمود إدريس، المرجع السابق، ص٢١٦.

(٢) آدم متز، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٣) محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص١١٩.

(٤) حسن إبراهيم على ابراهيم، المرجع السابق، ج٤، ص٣٨٢؛ الصافى عبد العليم، المرجع السابق، ص١١٠.

(٥) محمد جمال الدين الدين سرور، المرجع السابق، ص١١٩؛ عصام الدين عبد الرءوف الفقى، الدولة المستقلة، ص٢٧.

المعيار والمؤشر على مدى التقدم الاقتصادي[1].

أما عن نظم المعاملات المالية والتجارية في خراسان خلال العصر السلجوقي، فقد كان للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عم كافة أرجاء الدولة السلجوقية في عهد السلطان ملكشاه بن ألب ارسلان أثره العظيم في رواج المعاملات المالية والتجارية السلجوقية حيث وصل الدينار السلجوقي إلى درجة العالمية نظراً للانفتاح التجاري مع الدول المجاورة فتسربت الدنانير السلجوقية إلى الخارج عن طريق آسيا الوسطى وطرقها التجارية[2].

وقد استمر هذا الازدهار حينما كان سلطان السلاجقة الأعظم "سنجرين ملكشاه" قوياً تضرب الدنانير باسمه في الخافقين[3]. ويلقب بالسلطان الأعظم معز الدنيا والدين[4]. وتعتبر النقود هي وحدة التعامل الأولى والأساسية في إتمام المعاملات المالية والتجارية، لذا وجب على التاجر معرفة النقد حتى يكون قادراً على التمييز بين الصحيح منه والمزيف[5]. فقد كانت الدنانير[6] والدراهم[7].

---

(١) الجاحظ، البخلاء، تحقيق طه الحاجري دار المعارف، مصر ٢٠٠٤، ص٩٠، ٩١، الصاوي عبد العليم، المرجع السابق، ص١٥٥.

(٢) ابن خلدون، المقري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٢، تشاهين مكاريوس، تاريخ إيران، مصر ١٨٩٨م، ص ١٠٣

(٣) الخافقين: قيل، من المشرق والمغرب لأن المغرب يقال له الخافق وهو الغالب فغلبوا المغرب على المشرق فقالوا الخافقان والقمران، المصدر السابق، ج٢، ص٢٣٨.

(٤) ابن خلكان، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٧؛ البنداري، المصدر السابق، ص٢٤٧، حسن إبراهيم، المرجع السابق ، ج٤، ص٦٠

(٥) الغزالي، المصدر السابق، ج٣، ص٩٧.

(٦) الدنانير: مفردها الدينار وهو واحد متداول من كلمة الرومانية (Denarius – Aureus) وقال أن أصله فارسي وقيل عربي وقد عرف العرب هذه العملة الرومانية وتعاملوا بها قبل الإسلام وبعده وأصبح الوزن الشرعي للدينار الإسلامي منذ تعريبه ٤,٢٥ جرام ويرتكز على الدينار اسم السلطان أو الملك أو الخليفة أو الأمير الذي ضربه وقد ظهرت بعد ذلك أشكال وأنماط أخرى، والرسالة المحمدية وأسماء الخلفاء الراشدين، فتوح البلدان، القاهرة، ص٤٥٢؛ الغزالي، المصدر السابق، ج٣، ص١٢٦؛ المقريزي، شذرات العقود في أخبار النقود، القسطنطينية ١٢٩٨، ص٧؛ عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، القاهرة ١٩٦٤، ص٨.

(٧) الدراهم: مفردها درهم بكسر الدال وفتح الهاء وهو لفظ فارسي معرب تعريب درم وقد اشتق اسمه من

من أبرز وسائل التعامل النقدي منذ القدم[1]. وكانت الدنانير الذهبية أساس التعامل النقدي في خراسان خلال العصر السلجوقي حيث احتلت مكانة سامية في معاملات السلاجقة المالية[2]. أما الدراهم الفضية فكانت شائعة الاستعمال في بلاد المشرق الاسلامي وبخاصة في خراسان لغناها بمناجم الفضة[3]. وعرف الدينار السلجوقي[4] بالدينار العوالي وهو يساوي اثنا عشر درهماً وكان الناس يتعاملون به في بغداد[5]. كما كان يتعامل بالدينار "المرسل" وهو يساوي عشرة دراهم، أما الدينار النيسابوري فكان يساوي أربعة دراهم[6].

- وفيما يتعلق بالدراهم الزيوف[7]. فيعلق المقريزي ت٨٤٥هـ١٤٤٣م على شيوع استعمالها في الأمصار الإسلامية ومنهم دولة الأتراك والسلاجقة[8].

الدراخمة اليونانية ويتميز عن الفضة حيث كانت الاقاليم الشرقية في العالم الإسلامي تتعامل بالدرهم يعادل ٧/١٠ الدينار ومن ثم كان وزنه والدرهم يعادل ١٠/٧ من الدينار ومن ثم كان وزنه الشرعي ٢,٧٩ جرام، ولكن هذا الوزن خضع لتغيرات كبيرة خلال العصور التاريخية. عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص٨٠؛ انستاس الكرملي، رسائل في النقود العربية الإسلامية وعلم النميات، ط٢، القاهرة ١٩٨٧، ص٢٨.

(١) المقريزي الشافعي، رسائل في النقود الإسلامية، القسطنطينية، ١٢٨٩، ص٣، انستاس الكرملي، المرجع السابق، ص٢٩.

(٢) محمد حسن عبد الكريم العماري، المرجع السابق، ص١٤٨؛ أنستاس الكرملي، المرجع السابق، ص٢٩، السالمي عبد الحليم، المرجع السابق، ص١١٦.

(٣) البلاذري، المصدر السابق، ص٤٥٦، المقدسي، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٤) كان معدل وزن الدينار السلجوقي ٤,٥ جرام من الذهب محمد محمود ادريس، العراق والمشرق، ص٢٢٤، محمد باقر الحسيني، نقود السلاجقة، ص٤٨، ٦٠ ورام(غزنة وغورة)، ١٨١، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٨٩، بيرت رمضا، المرجع السابق، ص١٢١

(٥) محمد محمود إدريس، رسوم السلاجقة و نظمهم، القاهرة ١٩٨٣، ص٤٠ محمد محمود إدريس، العراق والمشرق، ص٢٢٤.

(٦) محمد محمود ادريس، المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٧) **الزيوف**:- الدراهم الزيوف كانت أحد الأنواع المقبولة في المعاملات المالية وكان الدرهم في عصر من العصور الإسلامية أربعة أنواع النوع الأول الدراهم الجيدة وهي الفضية الخالصة و النوع الثاني الدراهم الزيوف وهي المغشوشة والنوع الثالث الدراهم الدبوقية وهي المموهة التي لا أثمان لها، وكانت غير مقبولة في معاملات الأفراد والحكومات وتعرف بدرجة خفتها أو ثقلها. أما النوع الرابع فالدراهم المستوفة وهي التي كانت تصنع من تحسين مغطى بطبقة من الفضة. الجاحظ التبصر بالتجارة ص١١ القاهرة ١٩٤٥م. المقريزي إغاثة الأمة بكشف الغمة، القاهرة ١٩٤٠م ص٦٦.

(٨) المصدر السابق، ص٦٥.

- وسكت النقود النحاسية المعروفة بالفلوس[1]، واستعملت في دولة الأتراك السلاجقة بصفة عامة في عهد ملكشاه[2]. وكان السلطان السلجوقي يأمر بنقش اسمه على النقود بمجرد الخطبة له بالسلطنة وإلى جانب النقود المستعملة[3]. وفي التعامل التجاري كانت تضرب النقود التذكارية لتفريقها على الشعب في المناسبات العامة كالأعياد.

وقد تميزت النقود السلجوقية عامة بتنوع طرزها الزخرفية[4]. هكذا كانت ضروب وأشكال النقود المستعملة في معاملات الأفراد والجماعات في خراسان خلال العصر السلجوقي في ظل النظام المالي للدولة الذي كان قد أرسى قواعده الوزير نظام الملك[5].

- أما الإشراف الرسمي في دار ضرب النقود، فكان موكلاً للقاضي أو السلطان والإشراف المباشر لناظر دار الضرب ومهمته مباشرة العمل في الدار ويشترط أن يكون أميناً وعلى دراية تامة بفن سك النقود وصناعتها وعليم بما يصلحها وما يفسدها وأسباب غشها، كما لابد أن يكون على دراية بأنواع خطوط الطوابع[6]. واحتوت دور دور ضرب النقود على مخازن خاصة لحفظ كميات الذهب والفضة وهما المعدنان المستخدمان في ضرب الدنانير والدراهم[7].

أما فيما يتعلق بمدن الضرب على النقود في خراسان خلال العصر السلجوقي، فنجد اسم "بلخ" منقوشاً على نقود أرسلان أرغون الذهبية المضروبة سنة (٤٨٨هـ –

---

(١) **الفلوس:** جمع فلس وهو لفظ فارسي معرب وقد أخذته اليونانية من قبل اللفظ اللاتيني Follis ومعناه كيس النقود "المقريزي"، المصدر السابق، ص٦٦.

(٢) محمد باقر الحسيني، المرجع السابق، ص٦٠؛ محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٢٩٩.

(٣) بارتولد دولير، المرجع السابق، ص١٠٤.

(٤) محمد محمود إدريس، رسوم السلاجقة، ص٢٢٥، رأفت محمد البنداري، النقود الإسلامية من بداية القرن السادس إلى نهاية القرن التاسع الهجري، القاهرة، ٢٠٠٠. ص٩٠.

(٥) نظام الملك، المصدر السابق، ص٢١٧.

(٦) ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، ١٣٢٢، ص٢٤٨.

(٧) الغزالي، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٦.

١٠٩٥م) ولقب أرسلان أرغون المنقوش عليه هو الملك المظهر[١]. أما اسم نيسابور وبها دار السك الرئيسة للدنانير الذهبية[٢]. فقد ظهر على نقد بركياروق الذهبي المضروب سنة (٤٨٧هـ ١٠٩٤)م وكتاباته وزخرفته على النحو التالي:

مركز زخرفة	مركز
لا إله إلا الله	الله
الله وحده	محمد رسول الله
لا شريك له	السلطان
المقتدي بأمر الله	المعظم
هامش داخلي	أبو المظفر بركياروق
بسم الله ضرب هذا الدينار بنيسابور سنة	بن ملكشاه
سبع وثمانون وأربعمائة	هامش
	لله الأمر من قبل ومن بعد ويؤمئذ يفرح المؤمنون بنصر الله

وهذه النقود في الفترة التي سبقت تولي سنجر بن ملكشاه حكم خراسان إذ كانت بداية حكمه لها سنة ٤٩٠هـ/١٠٩٧م.

أما النقود التي نقش عليها اسم السلطان سنجرين ملكشاه فتختلف أماكن ضربها على اعتباره كبيرالبيت السلجوقي وسلطانها الأعظم الذي ضربت باسمه النقود في أرجاء السلطنة السلجوقية كلها بعد موت أخيه السلطان محمد سنة ٥١١هـ ١١١٨م. وقد ظهرت في كل من مرو ونيسابور على نقوش يعد النقود مما يؤكد أنها كانت من مدن الضرب الرئيسية في خراسان خلال العصر السلجوقي[٣].

لم تكن النقود هي وسيلة التعامل الوحيدة في المعاملات المالية والتجارية في خراسان خلال العصر السلجوقي وإنما كانت هناك وسائل أخرى لتيسير العمليات

(١) محمد باقر الحسيني، المرجع السابق، ص١٦٦.

(٢) محمد سيد مؤيد ثابتي، تاريخ نيسابور، سلسلة انتشارات أنجمن آثارملي١٢٥، ص١٥٥؛ محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٦٩، ص٥٨.

(٣) محمد باقر الحسيني، نقود السلاجقة، ص١٦٧.

التجارية مثل الصك[1]، وهو عبارة عن أمر خطي ملزم بدفع مقدار للأشخاص المنصوص عليهم به، حيث كان يجمع فيه أسماء المستحقين وعددهم وما يستحقونه من المال ثم يوقع السلطان أو الأمير بتوقيعه في آخر الصك اعتماد دفع هذه الأموال أو الأرزاق أو الرواتب وهو بذلك أشبه ما يعرف بالشيكات المحولة بلغة العصر الحديث[2].

ويعتبر الصك من أيسر وسائل المعاملات التجارية بخراسان ولم يكن قاصراً على العمليات التجارية فقط، بل كان له استخدامات أخرى إذ استخدم لدفع رواتب الجنود[3].

أما عن كيفية تحرير الصك فإنه كان يحرر ثم يوقع عليه شاهدان وفي بعض الأحيان يوقع عليه ضامن للمبلغ ويكون مسئولاً عن سداد قيمة الصك في حالة عجز المدين عن السداد[4]،لذا استلزم مراجعة الصكوك للتأكد من صحتها وكان السلاطين يشددون في ذلك وعينوا الكتاب للتأكد من صحه الصكوك وأمروا صاحب بيت المال بأن لا يصرف صكا إلا بعد التأكد من وجود توقيع الكاتب عليه[5].

أما السفاتج[6] فكانت هي الأخرى إحدى وسائل المعاملات المالية[7]. وهي عبارة عن رقاع يكتبها الصرافون[8]. والجهابذة[9]. للتجار بقيمة المبالغ المأخوذة منهم ويقوم

---

(١) الصكوك: الصكوك والشيكات المحولة كانت أرقى ما وصلت إليه المعاملات المالية في الدول، والولايات الإسلامية وقد نقل الأوربيون هذا النظام ومارسوا طرق التعامل به في حين عجز من التعامل ومن أجل رأس المال حقوقه بلا عناء آدم متز، المرجع السابق،ج٢،ص٣٢١، نعيم فهمي، دور اليهود في تجارة العصور الوسطى بين الشرق والغرب،القاهرة١٩٧٦،ص٢٥

(٢) الخوارزمي، المصدر السابق، ص٥٦، حسن إبراهيم، المرجع السابق، ج٤، ص٣٩٦.

(٣) الروذاري، المصدر السابق، ص٢٠١. ناصر حسرو، المصدر السابق، ص٩٦.

(٤) عصام الدين عبد الرءوف، الدولة المستظهرية، ص٢٧٢؛ مواهب عبد الفتاح، المرجع السابق، ص١١٥

(٥) محمد عبد العظيم ،المرجع السابق،ص٣١٢،الصابئ عبد العظيم ،المرجع السابق،ص١١٧

(٦) السفاتج: جمع سفتجة وهي أصلة فارسية معربة ومعناها الحكم بين اثنين، أمين الخولي، أمين الخولي، ص٥٤٥، محمد جمال الدين سرور، الحضارة الإسلامية، ص١٦٧؛ عصام الدين عبد الرءوف، الدول المستظهرية، ص٢٧١؛ فيصل سيد، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٧) الخوارزمي، المصدر السابق، ص٥٨؛ الصابئ عبد العزيز، المرجع السابق، ص١٧٧.

(٨) الصرافون: جمع صراف والصراف هو الشخص القائم بدور الوسيط بين الناس ودور الضرب وكان

ويقوم بصرفها العملاء في أي بلد في موعد الاستحقاق المنصوص عليه إما من التاجر أو الصراف[٢]. وقد استخدمت السفاتج في معاملات الأفراد العاديين[٣]. غير أنها كانت أكثر استعمالاً بين التجار خلال العصر السلجوقي وكانت وسيلة يتم للتجار عن طريقها تسوية حساباتهم مع غيرهم من التجار خارج نطاق خراسان[٤].

أما البراءات فهي عبارة عن وصولات أو حجج يعطيها الجهبذ لمن يؤدي ما عليه من دين لتكون بمثابة حجة تؤيد وفاءه بدينه[٥].

وهذا النوع من وسائل المعاملات المالية والتجارية التي شاع استخدامها في العصر السلجوقي نظراً لازدياد النشاط التجاري واتساع نطاقه[٦]، أدى استخدام الصكوك والسفاتج والبراءات في المعاملات المالية والتجارية إلى نشأة وظهور الصرافين والجهابذة[٧].

وكان الفلاحون في خراسان يتعاملون بالدنانير والدراهم[٨] ويعتبر الصك من أيسر المعاملات التجارية التي تتيح للعميل شراء ما يبتغيه بموجب الصك حيث يتسلم الفلاحون من الوزير نظام الملك صكوكاً بقيمة أجرتهم[٩] وقد شاع إستخدام السفاتج في خراسان خلال العصر السلجوقي فقد قام أخذ سفتجة على ولاية بست وسيستان

الصرافون يأخذون من الذهب والفضة من الناس لسكانهم يدفعون لهم نقوداً تعادلها في القيمة وهناك يستخرجون من الفرق بين العمليتين. انظر زكي فهمي، المرجع السابق، ص١٧.

(١) الجهابذة: جمع جهبذ هو الشخص الذي يشرف على الشئون المالية والمعاملات النقدية. ابن مماتي، قوانين الدواوين، حققه عزيز سوريال عطيه، مصر ١٩٤٣، ص٩، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٥٥، المقريزي، المصدر السابق، ص٢١، القلقشندي، المصدر السابق، ج٥، ص٤٦٦.

(٢) ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، القاهرة، ص٨٣.

(٣) ابن مسكويه، المصدر السابق، ص٨٥، الصابي عند العظيم، المرجع السابق، ص١٧٨

(٤) محمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص٣١٣.

(٥) الخوارزمي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٦) ابن مماتي، المصدر السابق، ص٩، مواهب عبد الفتاح، المرجع السابق، ص١٢٧.

(٧) محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص٢٠٢، الصابي عبد العظيم، المرجع السابق، ص١٧٩.

(٨) الراوندي، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٩) الراوندي، المصدر السابق، ص١٥٥.

وأخذوا مقابلها قطناً وقشر رمان[1].

ويتضح مما سبق إنتظام المعاملات المالية والتجارية فقد اعتبرت النقود هي وسيلة التعامل الأساسية في إتمام تلك المعاملات وبلغ الدينار السلجوقي مكانة عالمية نظراً لشيوع انتشاره في ربوع العالم المجاور نظرا لاتساع معاملاتهم التجارية وانتشارها في كل الأرجاء.

(٥) أحمد لواساني ، المرجع السابق ، ص٨٦.